جامعة إستانبول المدنية

معهد العلوم الاجتماعية

قسم الفلسفة – فرع الفلسفة الإسلامية

عرائس أنظار الأبكار ونفائس معدن الأسرار

لأبي سعيد محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي

(ت. ١١١٣ – ١١٧٦هـ/١٧٠١ – ١٧٦٣م)

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستر في الفلسفة الإسلامية

إعداد الطالب

عبد الولي قارلوق

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور هارون قوشلو

إستانبول – ٢٠٢٤

[المقدّمة]

/[١و] **بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين**[١]

الحمد لمن يرفع درجات من شاء بحجّته[٢] المأتيّة،[٣] وأمر[٤] بالدعوة إلى سبيله بالحكمة والموعظة،[٥] وبأحسن[٦] الجدال[٧] الآتية،[٨] بقانون آداب وأصول[٩] في نطق الكلام، بعد صرف النحو إلى معان القرآن مع أحاديث نبيّه عليه السلام، والصّلاة على من طلع من مطالع شمس[١٠] اليقين، على المجرّدين عن موافق[١١] مقاصد أصول الدين، وعلى آله الذين هذَّبوا بتعديل البيان[١٢] براهين اليقين.

وبعد: لما كانت الحكمة الكبرى والغاية القصوى، من بسط الوجود في الذكر والأنثى، هي[١٣] المعرفة والطاعة، بحسب مراتب[١٤] الوسع والطاقة، وكان هذه فائدة الإنزال والإرسال، «وعليها دور الغدوّ والآصال». فاقتضى تحقيقها تشعّب علوم مدوّنة وتفصيل أصول وقواعد مبيّنة مبرهنة، وضرورة تلك أيضا داعية ميزانا يتّضح[١٥] به الخطأ عن الصواب، ومعيارا يميّز[١٦] به

---

[١] س – وبه نستعين.

[٢] س: بالحجج.

[٣] س: الساطعة.

[٤] س: ويأمر.

[٥] س – بالدعوة إلى سبيله بالحكمة والموعظة.

[٦] س: بأحسن.

[٧] س: المجادلات لحفظه سفيّة شعائر الإسلام الواضحة.

[٨] س– الآتية.

[٩] س م: الأصول.

[١٠] س: الشمس.

[١١] س: من مواقف؛ م: عن مواقف.

[١٢] س: الاختصار.

[١٣] م: هو.

[١٤] م – مراتب.

[١٥] س: ليتضح.

[١٦] س: يتميز.

الشراب عن لامع /[١ظ] السراب. ولما لم يكن هذا إلا بالمنطق الذي وقع فيه[١٧] اختلاف من الراسخين في الفهوم، هل هو جزء من الأصول[١٨] والكلام، أو الجميع،[١٩] أو فنّ مستقلّ خادمًا لجميع العلوم؟

وقع بعد الإجماع على الحكم بالفرضيّة، اختلاف من العلماء العقلية والعظماء النقلية بأنّه لتوقّف معرفته تعالى هل هو[٢٠] على العينيّة، أو لتوقّف شعار الدين عليه على الكفاية؟

فلا ينكر إلا لمن[٢١] لا يستعمله في محله، وبسوء القصد لا يكون من أهله، إلا إذا كان لكونه غبيا جاهلا لا يعثر كنوز التحقيق،[٢٢] ومريضًا متألمًا لا يطلع رموز التدقيق. فهو مناد[٢٣] من مناد الحق بحي على الفلاح، وجناح يطار به إلى أعالي مقصد النجاح، موسوم في الألسنة بالمنطق لإدراك كل العلوم ينطق رئيس العلوم[٢٤] نافذ الحكم، أنيس للفهوم دافع الهمم.

لقد بلغ رياسته إلى مرتبة لا يقدر فرد من المسائل على إنفاذ حكمه إلا بإذنه وإشاراته ولا يجترئ[٢٥] بحث على تحريك شفته إلا بالتسلّح بتلويحاته وتصريحاته؛ ولهذا لا زال همم طلّابه من إيثار غربة[٢٦] الأوطان من كل بلاد سحيق، وعزلة[٢٧] الإخوان «من كل فج عميق»، إلى ديوان إحسانه، وإيوان أفضاله هاربين عن ظلم الغباوة /[٢و] إليه ملتجئين عن محن[٢٨] الجهالة لديه، مبتدرين في سعيه نهارا، ساهرين جاثين لديه مرارا، ولا يخلص خصم من سيفه ورمحه أبدا إلا بتلثيم خدمة بابه بكرم سرمدا.

---

[١٧] س: فيها.
[١٨] س – الأصول.
[١٩] س: والجميع.
[٢٠] س – هل هو.
[٢١] م: ممّن.
[٢٢] س: التحقّق.
[٢٣] س: ناد.
[٢٤] س م: للعلوم.
[٢٥] س – ولا يجترئ.
[٢٦] س: تجربة.
[٢٧] س: غزلة.
[٢٨] س: لحن.

فدعاني ملتمسات أكيدة إلى هذا، من بعض حراصه الشديدة لذا، إلى هذ[٢٩] التحرير العميق، والتنميق الأنيق، الذي لم يقصر فيه على المحرر، وعلى ما في الحواشي[٣٠] والأطراف يقرر؛ بل ضمّ ما أودعوا في خبايا سائر العلوم، لضرورة دواعي مهام الفهوم، مع نشر ما أهداه الأستاذ من عجائب التدقيق، على صفحات التحقيق،[٣١] فجاء **عرائس أنظار الأبكار ونفائس معدل[٣٢] الأسرار** لانطوائه ما لم يجتمع إلى الآن في رسالة ولا كتاب ولا بيان، «فهو أعزّ من بيض الأنوق»،[٣٣] والعروج إلى الثريّا والعيُوق.[٣٤]

فالمرجو من الله تعالى أن يخلصه لذاته الكريم، ومن الإخوان أن يخلصوا دعواتهم لهذا الضرير الأليم.

وهو على مقصدين:

[٢٩] س – حرّاصه الشديدة لذا إلى هذا.

[٣٠] س: الحواش.

[٣١] س: التحقّق.

[٣٢] م: معدن.

[٣٣] س: الرق. | الأنوق: بمعنى الرَخَمَةِ، ومن نشائد الجوهريّ [ت. ٣٩٣هـ/١٠٠٣م]: «هو أعزّ من بيض الأنوق»، أي: تحرز بيض الأنوق «فلا يكاد يظفر به؛ لأنّ أوكارها في رؤوس القلل والمواضع الصعبة البعيدة، وهي تحمق مع ذلك». **تاج العروس** للزبيدي، «أنق».

[٣٤] س: العبوق. | العيُوق: نجم أحمر. **كتاب الصحاح في اللغة والعلوم** للجوهريّ، «عوق».

[المقصد الأوّل]

الأوّل: في التعريفات وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل

في الحقيقيّ والإسميّ

وفيه مقدّمة ومطلبان:

المقدّمة

في المبادئ

[المفهوم]

المفهوم: إما أن يجوز حمله على كثيرين متواطئة[٣٥] أو لا؛ الأوّل كليّ، والثاني جزئيّ.

[الكليّ]

والكليّ إما ذاتيّ: ما يكون محمولا يمتنع توهّم ارتفاعه /[٢ظ] مع بقاء الماهية «كارتفاع اللون مع بقاء السواد»؛ فإن تصوّر ارتفاعه معه ممتنع كنفسه. ويلزمه أن لا يكون ثبوته للماهية معلّلاً بعلّة، وأن يتقدَّم عليها في الوجودين مطلقا، وفي العدمين بالنسبة إلى واحد لا بعينه. ويقربه ما يقال إذا تصوّر في ماهية مفهومات فأقدمها ذاتيّ؟

أو عرضيّ: ما يكون محمولا يمكن تصوّر الماهية بالكنه بدونه، وإن ممتنعا في الخارج كزوجيّة الأربعة؛ إذ يمكن حصول الأربعة في الذهن بدون زوجيّة، ويقابله في المعنيين إذ ثبوت الزوجيّة لها معلّلة بماهيتها وإنها متأخّرة عنها.

[الذاتيّ]

والذاتيّ: إن جزء[٣٦] أعمّ للماهية مقولا على المختلف بالنوع فجنس، أو مميّزا مقولا في جواب أيّ شيء هو في جوهره ففصل.

---

[٣٥] س: مواطأ؛ م: مواطأة.

[٣٦] م: إن جزءًا.

[الجنس]

والجنس: إن تمام الجزء الأعمّ بأن يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركاتها عين الجواب عنها،[٣٧] وكلّ[٣٨] واحد من المشاركات فقريب وإلاّ فبعيد.

[الفصل]

والفصل: إن ميّز[٣٩] عن الجميع كما يميّز عمّا في الجنس القريب فقريب، وعن البعض كما في البعيد فبعيد. والذي نسب[٤٠] إلى الماهية التي يقوّمها فمقوّم، وإلى الجنس الذي هو قسم منه فمقسّم. والقريبان لا يتعدّدان بالنظر إلى ماهية ولا جزء لها غير الجنس والفصل، وقد يميّز بالجنس كالفصل.

[النوع]

وأمّا النوع: الذي هو تمام حقيقة الشيء، فإنّما هو لتكميل الصناعة أو لتوضيح الإخوة أو بعضه يجوز به التعريف أو أنّه معرّف.

[العرضي]

والعرضيّ: /[٣و] إن خارجا مساويًا مقولا على ما تحت حقيقة واحدة فقط فخاصّة، أو أعمّ مقولا عليها وعلى غيرها فعرض عامّ. وكلّ منهما ثلاثة ما يكون شاملاً لازما بيّنًا أو لا:[٤١] «كالضاحك والماشي»، وما يكون شاملاً مفارقاً كما بالفعل، وما يكون غير شامل «كالكاتب والأبيض» بالفعل للإنسان. والمنتفع هنا[٤٢] هو الخواصّ الشاملة الازمة البيّنة؛ إذ الإيضاح المطلوب هنا لا يكون بغيرها.

---

[٣٧] م – وعن بعض مشاركاتها عين الجواب عنها.

[٣٨] س: وعن كلّ.

[٣٩] م: يميّز.

[٤٠] م: ينسب.

[٤١] س – أو لا.

[٤٢] س م: ههنا.

[الخاصة]

والخاصــة: إمّـا أن تلتـئم[٤٣] مـن أمـور جملتهـا مختصّـة بالماهيـة مـع عموميـة أحادهـا منهـا أولا: الأولى مسمّاة بالمركّبة، والثانية بالبسيطة.

اعلـم: أنّ مـدار هـذه التقسـيمات أنّمـا هـو بالقيـاس إلـى الجزئيّـات الحقيقـة، وأنّ تعريفـات هـذه المفهومـات فـي الماهيـة الحقيقـة فـي غايـة الصـعوبة؛ إذ تعريفاتهـا بخـواصّ وبـذلك لا يتميّـز[٤٤] الأجنـاس الشّـبيهة بـالأعراض العامّـة والفصـول بـالخواصّ كيـف وأكثرهـا مشـتركة بينهـا وبـين الأعراض اللازمة.

وأمّـا فـي الاعتباريـة فسـهل؛ لأنّـه إذا وضـع اسـم بـإزاء جملـة معـانٍ متعلّقـة فالقـدر المشـترك فيهـا جـنس، والمميّـز فصـل، والخـارج الأعـمّ عـرض عـامّ، والمسـاوي خاصّـة. ومـن الطـرق المقرّبـة إلى معرفتها القسمة. وقد يطلق الجنس على الشامل مطلقاً والفصل على المميّز كذلك.

المطلب /[٣ظ] **الأوّل**

في الحقيقي

هـو[٤٥] مـا يحصّـل بـه الصـورة الكلّيـة الحقيقـة غيـر الحاصـلة فـي الـذهن، فـالجزئيّ لاسـيّماً المـاديّ والمعـدوم والمعلـوم لا تعـرّف[٤٦] بـه ابتـداءً وهـو أربعـة؛ لأنّـه إمّـا أن يكـون بمجـرّد الـذاتيّات فحـدٌّ وإلّا فرسـم، والأوّل: إن بجميعهـا فتـامّ، وإلا فنـاقصٌ، والثـاني إن مـع الجـنس القريـب فتـامّ، وإلّا فناقص.

---

[٤٣] س: إمّا تلتئم.

[٤٤] س م: لا تميّز.

[٤٥] س: وهو.

[٤٦] س: لا يعرّف.

[الحدّ التامّ]

الحـدّ التـامّ: مـا اشـتمل علـى جميـع ذاتيّـات المحـدود مفصّـلة أي: مرتبـة فالمقصـود منـه، هو التوصّل إلى الكنه، لا التميّز عن الجميع.

وإن قيـل إنّـه مـا يميّـز الماهيـة عـن الكـلّ؛ ولـذلك لـزم تصـوّر أجزائـه بالكنـه، وإن تـوّهم بكفايـة التفصـيلية ولـو بدونـه. ولـزوم تقـدم الجـنس فيـه بحيـث يكـون التـأخّر ناقصـاً مـذهب الجمهـور، وعنـد الشـريف[47] لا؛ بـل لأولويّتـه بنـاءً علـى كـون الهيئـة جـزءا أو خارجـاً لازمـاً وهـو بـالجنس والفصـل القـريبين فقـط؛ ولـذا قـالوا بعـدم جـواز تعـدّده إلّا بالتضـمّن والمطابقـة بوضـع حـدّ كـلّ أو واحـد[48] منهمـا موضـع نفسـه، هـذا مبنـي علـى امتنـاع تركّـب الماهيـة مـن أمـرين متسـاويين، وإلّا فيجوز تركّب حدّ تامّ منهما، أو والخاصّة،[49] أو والعرض[50] العامّ مثلا.

ومـا نقـل عـن الشـيخ مـن أنّـه يجـوز التحديـد بالتـامّ مـن غيـر الجـنس والفصـل كـالأجزاء الغيـر المحمولـة الخارجيـة؛ وإنّ التحديـد بهمـا مخـتصّ بالمركّـب العقلـيّ البسـيط فـي الخـارج. ومـا نقـل عـن الـبعض مـن أنّ الماهيـة /[٤و] إذا أخـذت مـن حيـث هـي يحـدّ[51] بأجزائهـا فقـط، وإذا أخـذت علـى مـا هـي عليـه فـي الوجـود يحـدّ[52] بأجزائهـا وعللهـا كالفاعـل والغايـة لـدخولها فـي هـذه الماهيـة، فمدفوع بعدم مدخلية الصناعة في الأجزاء الغير المحمولة لعدم الحركة الثاني وبجزئه الصوري.

---

[47] عليّ بن محمّد بن عليّ [ت. ٧٤٠-٨١٦هـ/١٣٤٠-١٤١٣م]. فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، كان معروفا بـ«السيد الشريف الجرجاني». له: **التعريفات**، و **شرح المواقف**، و **الحواشي على المطول للتفتا زاني**. انظر: **كتاب الأعلام** للزركلي، ٧/٥.

[48] س م: كلّ واحد.

[49] س م: أو الخاصّة.

[50] س م: أو العر

[51] س: تحدّ.

[52] س: تحدّ.

[الحدّ الناقص]

والحدّ الناقص: ما اشتمل[53] على بعض ذاتيّات المحدود مفصّلة مطلقاً فيوصل[54] به إلى وجهه الذاتيّ، وهو بالجنس[55] البعيد مطلقاً مع الفصل القريب، أو بالقريبين مع تقدّم الفصل على وجه «كالجسم النامي الناطق مثلا والناطق الحيوان»، وكونه بالفصل وحده ليس بمعتبر عند الجمهور لقلته، وإن جاز في الأصل خلافا للآخرين لمدخلية الصناعة ولو في الجملة بناء على تفسير المتقدّمين النظر بالحركة الأولى، أو اكتفاء المتأخّرين بواحد من التحصيل والترتيب. وقد يقال لكونه مشتقّا أو لتركّبه مع القرينة وهذا مبنيّ على الخلاف في المفرد مطلقًا.[56]

وأمّا المركّب من العرض العامّ والفصل القريب فليس بتعريف أصلا على مذهب المتأخّرين لعدم الاطّلاع والتميّز المقصودين منه، وحدّ ناقص أو رسم ناقص، أو رسم تامّ على الأقوال فيه على مذهب المتقدّمين لوجود التميّز ولو عن البعض ولإفادة[57] تصوّر لا يحصل بدونه، والمفهوم عن البعض التفصيل، إن أعمّ من الجنس فلا يجوز /[٤ظ] لعدمهما، وإن مساويا فجائز في الرسوم لدلالته على الجنس التزاما. وكذا المركّب من الفصل والخاصّة حدّ ناقص، والمفهوم عن البعض رسم ناقص، وعن الآخرين التامّ كما سبق.

[الرسم التامّ]

والرسم التامّ: ما اشتمل على المشترك القريب مع الخارج المساوي، فهو مميّز عن الجميع بالعرضيّ.[58] وقيل: هو الرسم المركّب الذي يكون بالذاتيّات والعرضيّات: ككون

[53] س: مشتمل.

[54] م: فيتوصل.

[55] س: الجنس.

[56] س – مطلقًا.

[57] س: ولا فائدة.

[58] س: بالعرض.

الناقص المفرد الذي يكون بالخواصّ والعوارض والمعلولات، وهو يفيد الوجه العرضيّ. وقد يفيد كنه الذات: ككون المركّب من القريبين والخاصّة مثلا رسما تامّا[59] أكمل من الحدّ التامّ على أن اشتمال ما لا يكون له دخلٌ في الاطّلاع والامتياز كالتوضيح والتنبيه على شيء سائغ.

وقد فهم عن كلام البعض جوازه بالمميّز الخارجيّ مع أيّ جنس كان، وبنى تعدّده عليه وعدمه على الأوّل، لعلّ الوجه تعدّده مطلقاً لتعدّد الخواصّ؛ لكن بلا تنافٍ. وقد يقال بشرطيّة الترتيب فيه أيضا؛ لكنّ الأكثر عدمه.

[الرسم الناقص]

والرسم الناقص: ما اشتمل المشترك البعيد مع الخارج المساوي، أو الثاني فقط، فهو[60] مميّز عن الجميع مع إفادة الوجه العرضيّ أيضا، وكذا المركّب من العرض العامّ والخاصّة، وكذا المركّب منهما،[61] والفصل البعيد على وجه. وما قيل: إنّه يفيد التميّز عن البعض كإفادة الرسم التامّ التميّز الكليّ فكأنّه مبنيّ على ما يجيئ.

ومنه التعريف بالمثال الذي لا يكون بالذاتيّات والعرضيّات؛ بل بالحقيقة[62] تعريف بالمشابهة /[٥و] المختصّة التي يكون وجهها في قوّة العرضيّ سواءً كان تعريفا للكليّات بالجزئيّات، أو للمعقولات[63] بالمحسوسات؛ ولهذا لم يكن مناقشة معتدّة عند المحصّلين إلّا أن لا يوجد المشابهة رأسا.

---

[59] س – تامّا.

[60] س م – فهو.

[61] س: منها.

[62] م: في الحقيقة.

[63] م: المعقولات.

ومنه التعريف بالمقابلة فإنّه ينتقل الذهن من المقابل لخصوصيّة[٦٤] فيه كما ينتقل من المشابهة، ووجه المخالفة أمر عرضيّ أيضا نحو: «حرارة الصيف كبرودة الشتاء». وما قيل: من أنّه قد يكون شيء طريقاً إلى معرفة شيء آخر، ولا يكون تعريفا له: كالمثال الجزئيّ.

والتقسيم المشتمل على الشامل والمميّز لعدم معلوميّة لازم بين الثبوت والانتفاء فمورد عليه أنه وإن أمكن تصوّر ذلك عند عدم الانتقال اكتسابيّا كالانتقال عن تصوّرات الماهيات إلى لوازمها البيّنة؛ لكن خلاف ظاهر فيهما لِما اشتهر من اشتمال القسمة على تعريفات الأقسام.

ومن رجوع المثال إلى الرسميّ على أنّ مجرّد الانتقال منه إلى الملزوم بدون البينيّة[٦٥] كاف عند وجود الشمول والاختصاص. ومن ثَمّه[٦٦] قيل: من خاصّته كونه مشروطا بلازم ظاهر، ثم[٦٧] أنّه يشترط للتعريف المساوات[٦٨] مطلقاً عند المتأخّرين ليحصل التميّز التامّ، وإن تامّا عند المتقدمين؛ لأنّه كما يكون الاكتساب بالمساوي يكون بالأعمّ في مطلق التعريف، وبالأخصّ[٦٩] أيضا في الرسوم، قيل: وهو التحقيق. وما يقال: إنّ تصريح المتقدّمين أنّما هو في الأعمّ، لا الأخصّ، وإن لائم لِما فهم من تقرير بعض /[٥ظ] المحقّقين؛ لكنّه[٧٠] مخالف[٧١] لتصريح كثير من المدقّقين. والقول بأنّ ذلك الاشتراط للمتأخّرين للتامّ أيضا، لا للناقص، تركوا للمقايسة منظور فيه.

---

[٦٤] س: مخصوصيّة.

[٦٥] س: البيّنة.

[٦٦] س م: ثمّ.

[٦٧] م - ثمّ.

[٦٨] م: المساواة.

[٦٩] م: بالأخصّ.

[٧٠] م - لكنّه.

[٧١] م: فمخالف.

المطلب الثاني

في الإسمي

وهو ما يقصد به تفصيل صور المفهومات الاعتبارية اصطلاحيّةً أو لغويّةً، فيلزم معلوميّة المعنى قبل التعريف إجمالا. وإن فهم الاطلاق عن تعريف بعضهم فلا يجري في الفعل والحرف لعدم استقلال المعنى، ولو لاشتماله افتقار النسبة المخصوصة. ويلزم اختصاصه بالمعدومات، ولا يجري في الموجودات إلّا[٧٢]باعتبار[٧٣] كون الماهية الحقيقية مفهوم الاسم،[٧٤] ومتعقّل الواضع عند الوضع. وقد يكون ما يتعقّله الواضع غير نفس الحقيقة بأن يكون المدلول المطابقيّ للاسم من عوارض الحقيقة، فإنّه وإن كان رسما حقيقيّاً بالنظر إلى الحقيقة؛ لكنّه تعريف اسميّ بالنظر إلى الواضع، فإن كان تفصيلاً لنفس المدلول فحدّ إسميّ، وإلّا فرسم.

وقد يكون عينها فيتّحد في الحقيقي والإسمي وهو بعد معرفة وجود أفرادها، قد ينقلب[٧٥] حقيقيّا فتعريف المثلّث مثلا «بشكل يحيط به ثلاثة أضلاع» إسميّ، وبعد معرفة وجوده حقيقيّ. ومعني الوجود هنا كون ما صدق الكليّ موجودا، لا كون الماهية موجودا، واحتياج بعض الأجزاء إلى الأخرى ليس بلازم كالحقيقيّ.

ثمّ الإسمي إن علم مفهوم /[٦و] المركّب إجمالا وأريد معرفته، إن بتفصيل الأجزاء الداخلة في مفهومه اصطلاحًا أو لغةً، فحدّ إسميّ تامّ إن بجميعها، وناقص إن ببعضها، وإن بتفصيل[٧٦] الخارج العرضيّ اللازم فرسم تامّ، أو ناقص.[٧٧] وباقي أحواله[٧٨] على قياس ما سبق على التفصيل السابق.[٧٩]

---

[٧٢] س – إلّا.

[٧٣] س: الاعتبار.

[٧٤] م: الاسمي.

[٧٥] م: قد ينقلب.

[٧٦] م: وإن تفصيل.

[٧٧] س – إن ببعضها، وإن بتفصيل الخارج العرضيّ اللازم فرسم تامّ، أو ناقص.

[٧٨] س: وباق أقواله.

[٧٩] س – على التفصيل السابق.

الفصل الثاني

في اللفظي

وهو ما يقصد به تميّز صورة حاصلة عمّا عداها في كونه معني اللفظ، وهو بلفظ أظهر[٨٠] مرادفًا حقيقة نحو: «القضنفر[٨١] الأسد»، أو حكما وهو المركّب المستعمل عند تعسّر مفرد مشهور مقصودا به مجرّد تعيين المعني نحو: «الفائدة ما حصّلته من علم أو مال».

وأمّا جواز الأعمّ مع كونه مبنيّا على تقدّم معرفة العامّ على معرفة الخاصّ في الوجودين، أو على دخوله في الإسميّ فمردود عند المحققين، فضلاً عن الأخصّ المؤدّي إلى الأخفى مع كونه احداث اصطلاح[٨٢] فيه. وهو مختصّ ببيان الأوضاع اللغويّة عند بعض وعامّ لها، وللاصطلاحيّة عند آخر إذا قصد بها مجرّد التعيين.

وأمّا الاصطلاحيّة المقصودة منها التفصيل، فمن الاسميّات لعلّ هذا[٨٣] معنى ما حسن من أن اللفظيّ أشبه بالمباحث اللغوية، والإسميّ بالمطالب العلميّة.

والحاصل: أنّ الاصطلاحيات إن كانت معلومة وقصد بها بيان معاني الألفاظ \[٦ظ] وتميّزها فلفظيّة،[٨٤] وإلّا فإسميّة.[٨٥] فمن ههنا[٨٦] فهم جواز اختلاف التعريفات باختلاف المقامات والاعتبارات. والاختلاف في أنّ اللفظيّ هو من المطالب التصديقيّة كما هو عند الشريف، أو

---

[٨٠] س م: أشهر.

[٨١] م: الغضنفر.

[٨٢] س: اصطلاحا؛ م – اصطلاح.

[٨٣] م: هذه.

[٨٤] م: فلفظيّ.

[٨٥] م: فإسميّ.

[٨٦] م: هنا.

مـن التصـوريّة كمـا هـو عنـد التفتـازاني؟[٨٧] كأنّـه مبنـيّ علـى دخولـه فـي الحقيقـيّ؛ بـل الاسـميّ وعدمـه[٨٨] كدخوله في القول الشارح وعدمه، وجوازه بالأعمّ وعدمه، ومنافاته للبداهة وعدمها.

ومنــه التعريفــي التنبيهــيّ: المفسّــر بإحضــار صــورة حاصــلة فــي الــذهن علــى الأكثــر، وإن اتّفق في عدم دخوله في القول الشارح[٨٩] مع الاختلاف في اللفظيّ.

ومــن خواصّــه: جـواز اكتسـابه حقيقـة بالـدليل نقـلا مـن اللغـة، أو الاصـطلاح، أو بيـان وجـه اسـتعمال مـبهم،[٩٠] أو إرادة مـن اللافـظ؛ بـل عقـلا أيضـاً علـى بعـض وإن ردّ، وجـواز[٩١] كونـه مقدّمـة دليـل وقـابلاً للمنـع ولـو مجـازا، وعمومـه بـالمعنى الحقيقـيّ والمجـازيّ، وعمـوم جريانـه فـي الأسـماء والأفعـال والحـروف، وكونـه معلومـاً مفصّـلا قبـل التعريـف، وجـواز الـدور فيـه، وجـواز التعـاكس، وكونــه طريقــا لبيــان معــاني[٩٢] الألفــاظ الموضــوعة للمعــاني الجزئيّــة، وجريانــه فــي البــديهيّات والموجـودات الخارجيّـة والاعتباريّـة، وعـدم جريانـه عنـد عـدم كـون المعنـى معلومـا قبلـه، واتّحـاده مع المعرّف مفهوما.

وممّــا يشــترك الجميــع شــرطيّة مطلــق الجــلاء والتميّــز، وأيضــا الاحتــراز عــن /[٧و] الألفــاظ المجازيّـة والمشـتركة[٩٣] بـلا قرينـة واضـحة، وبالجملـة عـن كـلّ لفـظ غيـر ظـاهر الدلالـة، وإن فهـم اختصــاص مــا عــدا اللفظــيّ عــن كــلام أكثــرهم، والاحتــراز عــن التكريــر بــلا حاجــة ولا ضــرورة، وجواز التعدد لفظًا.

الفصل الثالث

في التقسيمات

وهو ضربان:

---

[٨٧] سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني [ت. ٧١٢-٧٩٣هـ/١٣١٢-١٣٩٠م] من أئمّة العربية والبيان والمنطق. له: **تهذيب المنطق**، و **المطول**، **و شرح عقائد النسفية**. انظر: **كتاب الأعلام** للزركلي، ٢١٩/٧.

[٨٨] س م: أو عدمه.

[٨٩] م – القول الشارح.

[٩٠] م: منهم.

[٩١] س: جواز.

[٩٢] س – معاني.

[٩٣] س: والمشترك.

الأوّل: تقسيم الكليّ إلى الجزئيّ، هو[٩٤] ضمّ قيود متباينة أو متخالفة غير مباينة[٩٥] إلى المفهوم الكليّ، فهو أيضا حقيقيّ يكون تمايز الأقسام بالتباين، واعتباريّ لمجرّد[٩٦] التغاير الاعتباريّ مع التصادق في نفسه كتقسيم الكلمة إلى أقسامه[٩٧] الثلاثة، وتقسيم الكليّ إلى أقسامه[٩٨] الخمسة.

فكلّ قسم أخصّ من المقسّم فيحمل عليه كما يصدق المقسّم عليه، ويجوز الترديد بين الأقسام ويلزم[٩٩] تباين الأقسام حقيقة، أو اعتبارا.[١٠٠] ولاعتبار الضمّ في مفهومه، يجب اعتبار المقسّم والحقيقيّ في كلّ فرد من قسمه؛ لكن لا يذكر غالبا وإن جزء مفهومه. فالقسم مطلقاً من حيث كونه قسما لا يكون مباينا ومساويا وأعمّ مطلقا، ومن وجه من مقسّمه[١٠١] كما لا يكون أخصّ ومساويا وأعمّ مطلقا، ومن وجه من قسيمه[١٠٢] فلا يجوز تداخل الأقسام وتصادقها[١٠٣] إلّا أن يكون اعتباريًا حاصلا منه المغايرة المقصودة.

ومن هذا إيراد من العامّ المقابل للخاصّ ما عداه، وما جوّز من العموم من وجه بين المقسم والأقسام فمسامحة ناشئة من عدم ملاحظة /[٧ظ] فيها، وهو يتضمن تعريفات الأقسام بحسب المقام، يعني: لو كان المقسّم جنسا، والقيد المضموم فصلاً قريباً، فحدّ تامّ وخاصّة،[١٠٤] فرسم تامّ على قياس ما سبق.

ومن شروطه أخذ المقسّم بالوحدة المناسبة بحال الأقسام؛ إذ في تقسيم الشيء إلى الأنواع يعتبر بالوحدة النوعية، وإلى الأصناف بالصنفيّة، وإلى الأشخاص بالشخصيّة؛ لئلا يلزم

---

[٩٤] م: وهو.
[٩٥] س م: متباينة.
[٩٦] م: بمجرّد.
[٩٧] م: أقسام.
[٩٨] م: أقسام.
[٩٩] س: ويلزمه.
[١٠٠] م: أو اعتبارا.
[١٠١] م: المقسم.
[١٠٢] س: قسمه.
[١٠٣] س: أو تصادفها.
[١٠٤] س: فخاصّة.

عـدم انحصـار[105] تقسـيم أصـلاً، وعـدم تقابـل بـين الأقسـام؛ إذ يجـوز أن يكـون مجمـوع القسـمين قسما ثالثا.

والثـاني: تقسـيم الكلـيّ إلـى أجـزاء،[106] هـو تحصـيل الكلّـي[107] وتفصـيله إلـى الأقسـام، فـلا ضمّ فيه أصلا، وهو **ضربان أيضا:**

خــارجيّ: كتقســيم الكتــاب والبيــت والمعجــون إلــى أجزائهــا، فــلا صــدق ولا حمــل ولا تعريـف للأقسـام؛ لكنهـا معرّفـة إيـاه وداخلـة فـي ماهيتـه. وكـلّ قسـم مبـاين للآخـر قطعًـا مطلقًـا، وإمّـا للمقسّم فحملا أيضا، وإمّا تحققا، فأعم بلا حيثيّة جزئه وبه مساوٍ.

وعقلــيّ: إمــا حقيقــيّ: كتقســيم الإنســان إلــى الحيــوان والنــاطق وغيرهــا مــن المركّبــات الحقيقيّـة، **أو اعتبــاريّ:** كتقسـيم الكلمـة إلـى الوضـع والمفـرد وغيرهـا مـن الاعتباريـة. والجـزء فيـه كـالجزء فـي الخـارجيّ إن اعتبـر الحيثيّـة، وإلّا فيخـالف فـي أكثرهـا: كجريـان النسـب بـين أقسـامها، والحمـل علـى مقسـمها. /[٨و] ومـن ثمّـه[108] يقـال: لأجزائـه الأجـزاء المحمولـة كمـا لـلأوّل الغيـر المحمولـة، والكـلّ فيـه بسـيط فـي الخـارج دون الأوّل، ومجمـوع الأجـزاء حـدّ تـامّ فـي الأوّل دون الثـاني؛ فإنّـه بحسـب تقسـيمه، وكـلّ قسـم[109] منهمـا لا يوجـد فيمـا يوجـد الآخـر، وتمـام تفصـيله ممّـا لا يسع عهدتنا.

وكـلّ تقسـيم الكـلّ إلـى الأجـزاء يجـوز إرجاعـه إلـى الكلـيّ بتأويـل نحـو مـا يتضـمّنه[110] الكـلّ، أو مسـمّى بـه، أو مـا يطلـق.[111] ومطلـق التقسـيم يتضـمّن الحصـر بمعنـي أنّـه لـيس لـه فـرد آخـر، أو جزء آخر ما لم يقارن بقرينة عدم قصده: كأداة التبعيض والتقليل.

---

[105] س: اتّحاد.
[106] س: الأجزاء؛ م: أجزائه.
[107] س م: وهو تحليل الكلّ.
[108] س: ثمّ.
[109] س ـ قسم؛ م: قسيم.
[110] س: ما يضمنه؛ م: ما تضمنه.
[111] س + عليه.

وهـو **إمّـا عقلـيّ:** مـردّد بـين النفـي والاثبـات يجـزم العقـل بالانحصـار بمجـرّد ملاحظـة مفهومـه بـلا ضـمّ مقدّمـة أجنبيّـة، وهـذا مخـتصّ بتقسـيم الكلـيّ. فشـرطه أن لا يجـوّز العقـل قسـما آخر.

أو اسـتقرائيّ: لا يكـون كـذلك؛ بـل بـالتتبّع[١١٢] والاسـتقراء سـواءً فـي الجزئيّـات: كانحصـار الدلالـة اللفظيّـة فـي الثلـث، أو فـي الأجـزاء: كانحصـار الجسـم المركّـب فـي أجزائـه مـن العناصـر؛ لكـن قـد يـردّد أيضـا ابتـداءً تقريبـا إلـى الفهـم، وتقلـيلا للانتشـار؛ لكـن قـد يرسـل[١١٣] بعـض أقسـامه للفـرق. فشـرطه ألا يوجـد قسـم آخـر فـي الواقـع وإن جـوّز العقـل والبرهـان. ويقـال هنـا قسـم آخـر: وهـو القطعـيّ مـا لـم يكـف فيـه مفهـوم التقسيم، ولا تعلّـق لـه بالاسـتقراء؛ بـل يسـتعان /[٨ظ] فيـه تنبيـه أو برهـان يعنـي: بملاحظـة مقدّمـة أجنبيـة غيـر الاسـتقراء: كحصـر الشـيء إلـى الوجـود والعـدم بـدليل امتنـاع كـون الشـيء موجـودا[١١٤] بوجـود غيـره. فشـرطه عـدم الـدليل علـى وجـود قسـم آخـر وإن جـاز عقلاً.

وأمّـا الجعلـيّ: الممثّـل بمثـل انحصـار الكتـاب إلـى أبوابـه، فلعلّـه داخـل فـي القطعـيّ بالنسـبة إلى مصنّفه، أو في الاستقرائيّ[١١٥] بالنسبة[١١٦] إلى غيره.

وهـو مـن المبـادئ التصـوّرية عنـد الشـريف وهـو الأكثـر، ومـن التصـديقيّة علـى مـا نقـل عـن التفتـازاني.[١١٧] لعلّـه إن اشـتمل تعريـف الأقسـام أو تعريـف المقسّـم فمـن التصـوّرية، وإلّا فمـن التصديقيّة.

---

[١١٢] س: بالتبع.

[١١٣] س م: قد يرسل.

[١١٤] س: موجودة.

[١١٥] س م: وفي الاستقراء.

[١١٦] س ـ بالنسبة.

[١١٧] س: من التفتازاني.

فبـه[118] يحصـل فـرق التقسـيم عـن الترديـد الانفصـالي والمـردّدة المحمـول لاشـتمالهما على الحكـم[119] دونـه. وأمّـا الفـرق بينهمـا فـي كـون الموضـوع مشخّصـا ومسـوّرا[120] فظـاهر، وفـي الإهمال بقصد[121] الحمل وعدمه. **والله الموفّق.**

المقصد الثاني

في التصديقات وفيه فصول

الفصل الأوّل

[مبادئ التصديقات]

فـي المبـادئ: وهـي القضـايا وأحكامهـا. القضـيّة: مركّـب خبـري بشـرط التصـديق ولـو ظنّـا، وأمّا الشكّ والوهم؛ بل التخييل فليس بتصديق، فليس بقضية.

وإنّ أجزائهـا هـل هـي الموضـوع، والمحمـول، والحكـم فقـط، أوهـي مـع النسـبة الحكميـة؟ مـذهبان كمـا أنّـه هـل هـو إذعـان الحكـم /[٩و] فقـط، أو مـع التصـوّرات الثلاثـة المـذكورة، أو الإدراك المقارن للحكم؟ مذاهب.

والحكـم فيهـا إن بثبـوت[122] أمـر لأمـر أو بنفيـه[123] عنـه فحمليّـة موجبـة أو سـالبة، الأول[124] موضـوع، والثـاني محمـول. وقـد يـدلّ علـى النسـبة بشـيء ويسـمّي رابطـة، وإلّا سـواء كـان بثبـوت أمـر

[118] س: فيه.
[119] س: في الحكم؛ م: الحكم.
[120] س: أو مسوّرا.
[121] م: يقصد.
[122] س: ثبوت.
[123] م: أو نفيه.
[124] س: والأوّل.

عند أمر[125] آخر، أو بمباينة[126] إيقاعا أو انتزاعا فشرطيّة متصلة ومنفصلة،[127] مقدم وتال، وهو في الحمليّة هل هو قائم بالمحمول، أو بالنسبة؟ وفي الشرطيّة هل هو[128] بين المقدم والتالي، أو في التالي فقط؟ بعد ما اتفق[129] اتّحاده فيهما ذاتا مذاهب.

والموضوع إن[130] جزئيّا حقيقيّا بتشخّص خارجيّ، أو ذهنيّ فشخصيّة، وإن كلّيا فإن لم يذكر السور فمهملة.

ومنه[131] ما بيّن كميّة أفراده[132] بوجه خاصّ نحو: «عشرون حاضرون». ففي البرهانيات جزئيّة البتّة، وفي الجدليات يصلح كلّيا.

وأمّا في المسائل فعلى أحد تأويلات كلام الشيخ: أنّ مهملات العلوم كلّيات كلّية، وإن ذكر كلّا أو بعضا بشرط كونهما إفراديّا لا مجموعيّا وإلّا فمخصوصة، أو مهملة فمحصورة فيهما نحو: «كلّ الرمّان مأكول، بعض الرمّان مأكول». لعلّ سور الكلّية عامّة ألفاظ العامّ المذكور في الأصول، فلا يختصّ أن يكون[133] بلفظ كالنكرة الواقعة في سياق النفي، ولا بحقيقة كالإضافة الاستغراقية. /[٩ظ] وتفاصيل الأسوار ممّا لا حاجة هنا.

وأما الطبيعيّة المفسّرة بما حكم فيها على الطبيعيّة سواء على نفس الطبيعة نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، أو على الطبيعة المقيّدة بالعموم المسمّات[134] عند بعض بالعامّة نحو: «الحيوان جنس»، فقيل: بدخولها في الشخصيّة، وقيل: في المهملة، وقيل: بكونها[135] قسما مستقلّا.

---

[125] م – أمر.

[126] س م: أو مباينة.

[127] س: أو منفصلة.

[128] م – هو.

[129] س – اتفق.

[130] س + كان.

[131] س م: ومنها.

[132] س: أفرادها.

[133] م – أن يكون.

[134] س م: المسماة.

[135] س: لكونها.

والمعتبر[136] في العلوم على الاطلاق هو[137] المحصورات. واعتبار المخصوصة إمّا لكونها نتائج المسائل، أو لاعتبارها[138] في ضمن المحصورات، أو لصحّة قيامها ولو في الظاهر مقام الكلّية سيّما في كبرى الأوّل، أو لوقوعها في الصغرى. والمهملة مع تلازمها مع الشخصيّة قد عرفت أنّها جزئيّة أو كلّية.

والطبيعة: قد يبحث عنها في غير العلوم الحكمية نحو: «كلّ جنس موصل بعيد» والحدّ التامّ موصل إلى كنه الشيء؛ بل فيها أيضا.

وههنا قضيّة أخرى: تسمّي منحرفة لانحرافها عن الوضع الطبيعي، وهي التي اقترن[139] السور بمحمولها أو بموضوعها المشخّص نحو: «كلّ زيد كاتب، والإنسان لا شيء من الحجر». ثمّ الموضوع إن كان نوعا، أو فصلا، أو خاصّة يراد منه الأفراد الشخصيّة فقط، وإن جنسا، أو عرضا عامّا، فالشخصيّة والنوعيّة، وعند بعض هو الشخصيّة مطلقا.

فالقضيّة بحسب هذه الأفراد ثلاثة أقسام؛ لأنّها إن كانت مطلقة ذهنيّة كانت، /[١٠و] أو خارجيّة محقّقة أو مقدّرة فتسمّي حقيقة، وإن مختصّة بالخارجيّة محقّقة أو مقدّرة[140] فخارجيّة، وإن مختصّة بالذهنيّة فذهنيّة. ففي صدق الموجبة لا بدّ من احدى هذه الوجودات حال ثبوت[141] المحمول للموضوع واتّحاده معه، إن وقتًا فوقت، وإن دائمًا فدائم؛ ومن هذا يقال صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع، وفي السالبة قد يصدق بعدمه؛ ومن هذا يقال أيضا صدق السالبة لا يستلزمه؛ لكن تحقّق مفهومها في الذهن يستلزم وجوده فيه حال الحكم فقط، إلّا أنّ موجبة السالبة[142] المحمول، وسالبتها مخصّصة[143] منهما لكونهما على العكس فيهما.

---

[136] س م: والمعتبرة.

[137] س: هي.

[138] س + هذا.

[139] م: اقتران.

[140] س: أو مقدّرا.

[141] س – ثبوت.

[142] س: سالبة.

[143] س: مختص.

فـاعلم: أنّ السـلب إن كـان متعلّقـا بالنسـبة بـأن يحكـم بالسـلب فسـالبة بسـيطة، وإن حكـم بثبـوت[144] سـلب المحمـول عـن الموضـوع للموضـوع فموجبـة سـالبة المحمـول، وإن بثبـوت[145] عـدم أمـر وجـوديّ للموضـوع فموجبـة المعدولـة. فـالأوّلان متلازمـان فـلا يقتضـي الثـاني أيضـا وجـود الموضـوع بخـلاف الثالـث وجهـه. إنّ مآلهـا فـي الحقيقـة هـو السـلب، ومـآل المعدولـة حقيقـة الشـمول علـى الإيجـاب، ولا يضـرّها كـون صـفتها المثبتـة عدميّـة، وعنـد بعـض مقتضـيّة إيّـاه /[١٠ظ] كالمعدولة لكون رابطتها بالإثبات؛ بل لا فرق بينهما عنده.

ثمّ نسبة المحمول للموضوع أو سلبه عنه:

إمّـا أن يكـون بالفعـل، وإمّـا بالضـرورة عنـد دوام ذات الموضـوع فضـروريّة نحـو: «كـلّ إنسـان حيـوان»، أو بشـرط كـون وصـف الموضـوع علّـة للحكـم بالضّـرورة فمشـروطة عامّـة نحـو: «كلّ كاتب يتحرّك الأصابع ما دام كاتبا».

وإمّـا بالـدوام عنـده فدائمـة نحـو: «كـلّ فلـك متحـرّك دائمـا»، أو بشـرط اتصـاف ذات الموضوع بالوصف فعرفيّة كالمثال السابق أيضا.

وإمّـا بالفعـل فـي وقـت مـا، أو لـم يتعـرّض للوقـت فمطلقـة عامّـة نحـو: «كـلّ إنسـان متـنفّس» بالإطلاق العامّ.

وإمّـا بالضّـرورة أيضـا فـي وقـت معـيّن فوقتيّـة مطلقـة نحـو: «كـلّ قمـر منخسـف وقـت الحيلولة»، أو غير معيّن فمنتشرة مطلقة نحو: «كلّ ذي رِئَةٍ متنفّس» في وقت ما بالضّرورة.

---

[144] س: ثبوت.

[145] س: ثبوت.

وإمّا أن يكون بالإمكان فإن صدق دائما فممكنة دائمة، أو ما دام الوصف فممكنة وصفيّة، أو في بعض أحيانه فممكنة حينيّة، أو في وقت معيّن فممكنة وقتيّة، أو في وقت ما فممكنة عامّة على ما وقع[146] في **التعديل**[147] – رَوَّحَ رُوح صاحبه-.[148]

[المركّبات]

وأمّا المركّبات والنسب فمعلومة في المبسوطات. ومنهم من أرجع إلى الثلث، وقال: صدق المحمول على الموضوع /[١١و] ثبوتا أو سلبا، إمّا أن يكون واجبا أو لا، الثاني: الممكنة، والأوّل: إمّا أن يكون الوجوب في جميع الأوقات فضروريّة، أو في وقت ما معيّن فمطلقة. وما يقال: برجوع جميع القضايا عند ابن الحاجب[149] إلى الضروريّة، فقد ردّه المحقّق الشريف.

[التناقض]

التناقض: هو رفع حكم القضيّة على وجه يقتضي صدق احديهما كذب الأخرى، ففي المخصوصة يلزم اتحادهما في الموضوع، والمحمول، والزمان، والمكان، والجزء، والكلّ، والشرط، والإضافة، والقوّة، والفعل، وفي المحصورة في هذه الوحدات أيضا مع اختلافهما في الكميّة.

---

[146] س م – وقع.

[147] للفاضل العلّامة صدر الشريعة الأصغر، عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي [ت. ؟-٧٤٧هـ/؟-١٣٤٦م]. جعله على قسمين: الأوّل: في المنطق، والثاني: في الكلام. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٩٧/٤؛ **كشف الظنون** ٤١٩/١.

[148] س م – روح روح صاحبه.

[149] عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب [ت. ٥٧٠-٦٤٦هـ/١١٧٤-١٦٤٩م]. فقيه مالكيّ من كبار العلماء بالعربية. له: **الكافية**، و **الشافية**، و **مختصر الفقه**. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٢١١/٤.

فنقيض الموجبة الكليّة السالبة الجزئيّة، ونقيض الموجبة الجزئيّة السالبة الكليّة. وأمّا نسب البواقي فالموجبة[١٥٠] الكليّة أخصّ مطلقًا من الموجبة الجزئيّة، وضدّ السالبة[١٥١] الكليّة، والسالبة الجزئيّة أعمّ مطلقا من السالبة الكليّة.

ومن وجه من الموجبة الجزئيّة لتصادقهما عند عموم الموضوع، والثاني فقط عند خصوص الموضوع، والأوّل فقط عند مباينة المحمول للموضوع. هذا عند اتحاد طرفيهما. وأمّا عند تغايرهما فمحمول احديهما بالنسبة إلى محمول[١٥٢] الأخرى، إمّا مناف صدقا، أو كذبا، أو صدقا و كذبا، أو أعمّ، أو أخصّ مثلا /[١١ظ] وموضوعهما أيضا كذلك.[١٥٣] فالنسبة كثيرة موجبة[١٥٤] لا يساعده[١٥٥] عهدتنا.

وأمّا التصوّرات: فقيل: لها نقائض لئلّا يبطل كثيرة[١٥٦] من قاعدتهم كنقائض أطراف القضايا وعكس النقيض، وقيل: لا، لعدم التمانع الذاتي المعتبر بينهما.

وأُوِّلَ نقائض الأطراف إمّا باعتبار نسب الأطراف إلى الذات تقييدا إيجابا، أو سلبا فيكون بمعني السلب، أو بضمّ حرف السلب إلى الأطراف بحيث يكون شيئا واحدا فيكون نقيضا بمعني العدول، وقيل: التحقيق، أنّه إن[١٥٧] عرّف أنّهما[١٥٨] متمانعان لذاتهما فلا نقيض،[١٥٩] وإن بأنّهما متنافيان لذاتهما الذي هو حاصل ما اشتهر أنّ نقيض كلّ شيء رفعه، إمّا في التحقيق[١٦٠] والانتفاء كما في القضايا أو في المفهوم بأن يكون كلّ واحد منهما أشدّ بعدًا من

---

[١٥٠] س: في الموجبة.

[١٥١] س م: للسالبة.

[١٥٢] س: المحمول.

[١٥٣] م – كذلك.

[١٥٤] س – موجبة؛ م: فالنسبة موجبة لكثرة.

[١٥٥] س م: لا يسعه.

[١٥٦] س م: كثير.

[١٥٧] س: إذا.

[١٥٨] س: بأنّهما.

[١٥٩] س – نقيض.

[١٦٠] م: التحقق.

الآخر فلها نقائض أيضا. ومن هنا[161] جوّز ارتفاعهما فيها[162] بخلاف القضايا؛ فالقول باتّحاد نقائضهما في الحقيقة ليس بتحقيق.[163]

ثمّ النقيض لا يتمّ بمجرّد الرفع؛ بل بشرط كونه مفهوما يمكن حمله مواطأة لئلّا يلزم عدم تفرّع الأمور المبنيّة عليها من القياسات والعكوس: «فلا إنسان ليس نقيضا للإنسان؛ بل ما ليس بإنسان الذي» بمعني هذا المفهوم.

[العكس]

العكس: هو تبديل كلّ من عنوان طرفي القضيّة إلى الآخر /[١٢و] على وجه يبقي صدق الأصل فيلزم[164] بقاء الكيف أيضا، أو القضيّة المتحصّلة بهذا التبديل وهو المراد ههنا. فعكس الموجبة الكليّة موجبة جزئيّة، والسالبة الكليّة مثلها كالموجبة الجزئيّة مثلها.

وأمّا السالبة الجزئيّة لعدم بقاء الصدق عند عموم الموضوع فلا عكس لها كليّا، هذا إنّما هو بعدم ملاحظة الجهة، أو باعتبار الأكثريّة والكثرة، وإلّا فالموجبتان الممكنتان لا تنعكسان كالسوالب السبع الكليّة التي أخصّها الوقتيّة. والسالبة الجزئيّة تنعكس إلى سالبة جزئيّة إذا كانت إحدى الخاصّتين.

ومنه عكس النقيض: هو تبديل كلّ من نقيض طرفي القضيّة إلى الآخر مع بقاء الكيف والصدق، وتفصيل العكوس فيه كما في المستوي، إلّا أنّ حكم الموجبات كالسوالب. فالموجبة الكليّة تنعكس مثلها، والجزئيّة لا تنعكس، وبالعكس فالسالبة ولو جزئيّة تنعكس سالبة جزئية. وأريد بنقيض الطرف ما هو بمعني السلب، لا العدول لدفع ما أورده المتأخرون عليهم، هذا هو المستعمل في العلوم، وعندهم: هو جعل نقيض[165] الجزء الثاني من الأصل أوّلا، وعين الجزء الأوّل ثانيا مع المخالفة في الكيف، فنقيض «كلّ إنسان حيوان لا شيء ممّا ليس حيوانا بإنسان».

---

[161] س م: ههنا.

[162] س: فيهما.

[163] س: بتحقق.

[164] س: فيلزمه؛ م: فلزمه.

[165] س: نقيضه.

وأمّا في الشرطيّة: /[١٢ظ] إن كان الحكم فيها بالاتصال والانفصال[١٦٦] لملاحظة علاقة فلزوميّة، أو عناديّة، أو لا لملاحظتها فاتفاقيّة. ثمّ العناد إن كان[١٦٧] في الصدق فقط فمانعة الجمع، أو في الكذب فقط فالخلوّ، أو فيهما معا فحقيقيّة. وقد تتركّب من أكثر من جزئين نحو: «إمّا أن يكون الكلمة اسما، أو فعلا، أو حرفا»؛ لكنّ التحقيق[١٦٨] فيها عدم كونها منفصلة واحدة. ثمّ الحكم في الشرطيّة بالاتصال والانفصال[١٦٩] إن على جميع تقادير المقدّم فكليّة، أو بعض مطلق فجزئيّة، أو معيّن فشخصيّة، وإلّا فمهملة.

وقد يظنّ كون هذه الأقسام بحسب الأجزاء، فالكليّة مثلا: «إن كان كلّ إنسان حيوانا فكلّ كاتب حيوان» وليس كذلك؛ لأنّ الكليّة والجزئيّة ليستا بحسب الأطراف؛ بل بحسب الحكم كما في الحمليّة. فتركيبها[١٧٠] إمّا من حمليّتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة.

وكلّ من الثلاثة الأخيرة لانقسامه على قسمين: باعتبار ما كان مقدّما في احديهما يكون تاليا في الأخرى يكون الأقسام تسعة؛ لكن لعدم التأثير في الاختلاف في المنفصلات تبقي ستة نحو: «كلّما كان الشيء إنسانا فهو حيوان فكلّما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا». وصدق الشرطيّة لا يتوقّف على صدق أطرافها؛ لكن يختصّ بالجدليّات.

---

[١٦٦] س: أو الانفصال.

[١٦٧] م – كان.

[١٦٨] س: التحقق.

[١٦٩] م: أو الانفصال.

[١٧٠] س م: وتركيبها.

/[١٣و] **الفصل الثاني**

في الأدلّة

هو: قضايا يحصل عنه قضيّة أخرى، وحيث اعتبر بالحصول اللزوم بيّنا، أو غير بيّن، أو غير اللزوم كما هو المتبادر يتناول جميع الصناعات الخمس،[١٧١] وأيضا الاستقراء والتمثيل،[١٧٢] وحيث خصّ باللزوم الذاتي يختصّ بالبرهان منها.

وعند الأصوليين: هو ما يمكن التوصّل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبريّ، وحيث أريد من النظر في نفسه أو في أحواله[١٧٣] وصفاته يشمل[١٧٤] على مشهورهم الذي هو المفرد، وتحقيقهم الذي هو المنقسم إليه وإلى المركّب من المقدّمات المترتّبة بشرط عروض الهيئة، وإلى المتفرّقة.

فالتركيب لازم في الجميع؛ لكن بكونه شرطا في المشهوري، وعامّا في التحقيقي، ثمّ هو ثلاثة؛

لأنّه إمّا بالكليّ على الجزئيّ كما يستدلّ بالحيوان على الإنسان، ويدخل فيه ما هو استدلال بأحد المتساويين على الآخر ظاهرا وهو القياس وهو العمدة.

وإمّا بالجزئيّ على الكليّ وهو الاستقراء فهو اثبات الحكم الكليّ لثبوته في جزئيّاته، إمّا كلّها فيسمّي[١٧٥] استقراءً تامّا وقياسا مُقَسَّمًا نحو: «كلّ جسم ذو وضع»؛ لأنّ الجسم إمّا بسيط أو مركّب، وكلّ منهما ذو وضع فيفيد اليقين؛ ومن ثمّه[١٧٦] يقال بدخول هذا القسم في القياس، أو أكثرها فناقصا /[١٣ظ] فإنّما يفيد الظنّ نحو: «كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ»؛ لأنّ

---

[١٧١] في نسخة م جملة «كما هو المتبادر» بعد «يتناول جميع الصناعات الخمس»، أي: فيها تقديم وتأخير.

[١٧٢] م – وأيضا الاستقراء والتمثيل.

[١٧٣] م: أو أحواله.

[١٧٤] س م: ليشمل.

[١٧٥] س: ويسمّي.

[١٧٦] س: ومن ثمّ.

الفرس وغيره كذلك. لعلّ من هذه القبيل ما يسمّي تصوير البرهان الكليّ في المثال الجزئيّ، وهو الذي يوجد الحكم في جزئيّ يمكن أجزائه في جميع الجزئيّات.

وإمّا بالجزئيّ على الجزئيّ الآخر وهو التمثيل وهو المسمّى بالقياس الفقهيّ، فهو الحكم على الجزئيّ بمثل ما في جزئيّ آخر يوافقه في معني جامع. فله **أركان أربعة؛** لأنّ المشبّه يسمّي فرعا، والمشبّه به أصلا، والجامع علّة، وما فيه التشبيه حكما. وهذا أيضا إنّما يفيد الظنّ لعدم لزوم الاشتراك في جميع المعاني[١٧٧] من اشتراكهما في معني واحد.

وأمّا الذي علم قطعا كون علّته مؤثرا في الأصل كما في قطعيات المجرّبات فبعد تسليم قطعيّته أيضا في الفرع، فداخل في القياس أيضا لدخول ذلك الفرع والأصل تحت ذلك العلّة، وهو حجّة في العقليات والشرعيات سوي الصفات والأفعال، وكذا اللغات خلافا لبعض وإن نفاها بعضهم مطلقا، وبعضهم في الشرعيّات فقط؛ ومن ثمّه يقال: قياس الغائب على الشاهد، وكذا العكس من الطرق الضعيفة. فههنا طرق ضعيفة؛ بل فاسدة قد[١٧٨] يحتجّ بها.

منها: قولهم ما لا دليل عليه يجب نفيه، ردّ بإيجابه الجزم عند عدم دليل /[١٤و] الطرفين.

ومنها: التمسّك بالأدلّة النقليّة في المباحث العقليّة التي يطلب بها اليقين، وجهه[١٧٩] ظاهر.

ومنها: التقليد وهو اتباع من لم يدلّ الدليل على وجوب اتباعه كالمجتهدين، وردّ بما سبق.

ومنها عدم القائل بالفصل،[١٨٠] قال في **التلويح**[١٨١] وغيره[١٨٢] بعدم وقوع الاتفاق على قبوله؛ بل يختصّ بالجدليّ للإلزام، ووجهه أيضا ظاهر. هذا في العقلية.

---

[١٧٧] م: في جميع الوجوه.
[١٧٨] م – قد.
[١٧٩] م: وجه الضعف.
[١٨٠] س: بالفعل.
[١٨١] **التلويح على التوضيح** للعلّامة التفتازاني.
[١٨٢] م – وغيره.

وأمّا في النقليّة فكثيرة أيضا؛ لكن أشهرها المفهوم[١٨٣] المخالفة الذي هو أن يثبت للمسكوت عنه حكم مخالف لحكم المذكور، وله أنواع كثيرة:

ومنه: مفهوم اللقب اسما أو علما نحو: «زيد موجود».

ومنه: الصفة نحو: «سائمة الغنم، وليّ الواجد». وأدخل في هذا النوع كلّ ما يكون قيدا في الذات كظرف الزمان نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة ١٩٧/٢]، والمكان نحو: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٩٨/٢]، والحال نحو: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة ١٨٧/٢] وغيرها.

ومنه: الشرط؛ لأنّ[١٨٤] عدم الشرط يوجب عدم المشروط.

ومنه: الغاية نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة ٢٣٠/٢].

ومنه: الاستثناء «فإنّ لا فاضل إلّا زيد» يدلّ على كون زيد فاضلا.

ومنه: "إنّما" نحو: «إنّما الأعمال بالنيّات»[١٨٥] فإنّه يفهم منه عدم صحّة العمل بلا نيّة.

ومنه: العدد نحو: قوله /[١٤ظ] تعالى: ﴿طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء ٣/٤].

ومنه: الحصر مثل: «العالم زيد، والكرم في العرب»، هذا وإن لم يؤثر في الدليل عندنا غير إيراث الشبهة، إلّا أنّه معتبر في الروايات كمفهوم التصنيف، وكذا المعاملات عند بعض علمائنا وهي مكالمة الناس، والعقوبات كدرء العقوبة. هذا البحث هنا عرضيّ فتمامه يطلب من محلّه.

---

[١٨٣] س: بالمفهوم.

[١٨٤] م: أنّ.

[١٨٥] لروايات الحديث المختلفة انظر: **صحيح البخاري**، بدء الوحي ١؛ **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة ٤٥؛ **سنن أبي داود**، كتاب الطلاق ١١؛ **سنن ابن ماجه**، كتاب الزهد ٢٦.

الفصل الثالث

في موادّ الأقيسة

اعلـم أوّلا: الـدليل إمّـا عقلـيّ، أو نقلـيّ بـأن يكـون جميـع مقدّماتـه بالسـماع نحـو: «تـارك المـأمور بـه عـاصٍ» كقولـه[١٨٦] تعـالى:[١٨٧] ﴿أَفَعَصَـيْتَ أَمْـرِي﴾ [طـه ٩٣/١٦]، «وكـلّ عـاصٍ مسـتحقّ للنـار» لقولـه تعـالى: ﴿وَمَـن يَعْـصِ اللَّهَ وَرَسُـولَهُ فَـإِنَّ لَـهُ نَـارَ جَهَـنَّمَ﴾ [الجـن ٢٣/٢٩]، فـالمراد بكونهـا بالسـماع بنائها عليـه. والظـاهر فيـه مـا ذكـر الأسـتاذ المحقّـق فـي نظـائره كـأن يقـال: «تـارك المـأمور بـه شيء ورد في حقّه ﴿أَفَعَصَيْتَ﴾[١٨٨] وكلّ كذا فهو عاصٍ».

وقيـل: أو مركّـب منهمـا إن[١٨٩] بعضـها بالعقـل وبعضـها بالنقـل نحـو: «الوضـوء عمـل وكـلّ عمـل بالنيّـة» لقولـه عليـه السـلام: «إنّمـا الأعمـال بالنيّـات».[١٩٠] واختلـف فـي جـواز إفادتـه القطـع أو لا، والحقّ جواز

ثـمّ العقلـيّ:[١٩١] إمّـا أن يكـون المقـدّمات والاسـتلزام قطعيّـة، وهـو البرهـان أو لا، فـإن كانـت مسـلّمة أو مشـهورة مطلقـا فجـدل، وإن مقبولـة أو مظنونـة فإمـارة وخطابـة، وإن مخيّلـة فشـعر، وإن وهميّة /[١٥و] مشابهة بالأوليّات، أو المشهورات فمغالطة.

[البرهان]

وأمّا البرهان فستّة:

---

[١٨٦] م: لقوله.

[١٨٧] س – كقوله تعالى.

[١٨٨] انظر إلى السابق.

[١٨٩] س + يكون.

[١٩٠] انظر إلى السابق.

[١٩١] م: ثمّ العقليّة.

الأوّل[192] **الأوليّـات:** مـا يحكـم العقـل بمجـرّد ملاحظـة الطـرفين سـواء بـدهيّين،[193] أو كسبيّين، أو مختلفين،[194] شخصيّة «كعلم الإنسان بأنّه موجود»، أو كليّة "كعلمه" بأنّ النقيضين[195] يصدق أحدهما.

الثـاني[196] **قضـايا:**[197] قياسـاتها معهـا قضـايا يكـون تصـوّرات أطرافهـا ملزومـة لقيـاس يوجب الحكم[198] بينهما نحو:[199] «الأربعة زوج»؛ لأنّها منقسمة بمتساويين. وقد تدرج في الأوليّات فتكون بديهيّة، وقيل: لكونها مستفادة من القياس نظريّة.

الثالث المشاهدات: ما يحكم العقل بمجرّد الحسّ إما ظاهر كما بالحواسّ الظاهرة نحو: «الشمس موجودة ومضيئة»، ويسمّي محسوسات، وإمّا باطن كما بالحواس الباطنة، وهي التي نجدها بنفوسنا أو بآلاتها الباطنة الخمسة:[200] كالحكم «بأنّ لنا لذّة وأنّ لنا خوفا وغضبا» ويسمّي وجدانيّات. والقضايا فيه شخصيّة ونحو: «كلّ نار حارّة» مستفادة من إحساس جزئيّاته[201] الكثيرة مع الوقوف[202] على العلّة، وبعد الاتّفاق في اشتراك حصول الطرفين في هذين القسمين العقلاء والبهائم اختلف في حصول الحكم في أنّه هل يشتركان فيه أيضا كما مال إليه الشريف، أو في الثاني[203] /[١٥ظ] فقط كما مال إليه عضد،[204] أو لا اشتراك أصلا؛ بل

---

[192] س – الأوّل.

[193] س: بديهيتين.

[194] م: أو مختلفتين.

[195] م: نقيضين.

[196] س: والثاني.

[197] م: القضايا.

[198] م: الحكمة.

[199] س: كالأربعة.

[200] م – كما بالحواس الباطنة، وهي التي نجدها بنفوسنا أو بآلاتها الباطنة الخمسة.

[201] س: جزئيات.

[202] س: الوقوع.

[203] م: في الثاني.

[204] م: العضد. | عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي [ت. ؟-٧٥٦هـ/؟-١٣٥٥م]. هو عالم بالأصول والمعاني والعربية. له: **المواقف**، و **شرح المختصر**، و **المدخل في علم المعاني والبيان والبديع**. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٣/٢٩٥.

هـو مخـتصّ للعقـلاء كمـا مـال إليـه الـبعض. والمفهـوم مـن كـلام الشـريف أنّ عـدم العقـل لا ينـافي الحكم الجزئيّ والتصوّر الكليّ فليتأمّل.

الرابـع المجرّبـات: مـا يحكـم بـه العقـل بواسـطة الحـسّ مـع التكـرار. وشـرطه أن يكـون لـه قيـاس إجمـاليّ هـو أنّ مـا تكـرّر[٢٠٥] علـى نهـج واحـد دائمـا أو أكثـر لا بـدّ لـه مـن سـبب، ولا يضـرّه عـدم معلوميّتـه نحـو: «السـقمونيّات مسـهل». فـالحكم فبـه محتـاج إلـى عـادة مـن غيـر علاقـة عقليّـة خاصّـة كحكم الطبيب «بإسهال المسهلات»، أو عامّة كحكم العامّة بأنّ «الخمر مسكر».

الخـامس الحدسـيّات: قضـايا مبـدئ الحكـم بهـا حـدس قـويّ يـزول معـه الشـكّ نحـو: «نـور القمـر مسـتفاد مـن الشـمس». وشُـرِطَ[٢٠٦] لـه أيضـا القيـاس الخفـيّ بتكـرار المشـاهدة، وقـد لا يشـترط التكـرار كمـا وقـع مـن الـرازي،[٢٠٧] هـذا مـع كونـه ممّـا أجمـع عليـه المنطقيّـون، وعـدّه علّامـة العضـد مـن القطعيّـات فـي **المواقـف**،[٢٠٨] عـدّه فـي **شـرح المختصـر**[٢٠٩] مـن الظنّيـات الصـرفة، فكـأنّ لـه قسـم ظنّي، كما يجوّز العقل نقيضها في هذا المثال تدبّر.

السـادس المتـواترات: مـا يحصـل بمجـرّد كثـرة المخبـرين بحيـث يسـتحيل تـوافقهم علـى الكذب، فخبر قوم يستحيل كذبه بقرينة خارجيّة خارج.

وأمّـا اشـتراط القيـاس الخفـيّ فاضـطرب /[١٦و] فيـه قـول المحقّـق الشـريف فـي **حاشـية المختصـر**[٢١٠] و**شـرح المواقـف**[٢١١] فـلا بـدّ مـن تأمّـل. ويشـترط اسـتناده إلـى المشـاهدة وإلّا لكـان مـن الأوليّـات، وكونـه ممكنـا وإلّا فـلا يحصـل علـم وإن أخبـر أهـل العـالم، فقضـاياه شخصـيّة؛ فلـذلك[٢١٢]

---

[٢٠٥] س: ما يتكرر.

[٢٠٦] م: والشرط.

[٢٠٧] محمد (أو محمود) بن محمد الرازي أبو عبد الله [ت. ٦٩٤-٧٦٦هـ/١٢٩٥-١٣٦٥م]. عالم بالحكمة والمنطق، كان معروفا بـ«قطب الدين». له: **المحاكمات**، و **تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية**، و **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار**. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٣٨/٧..

[٢٠٨] لعضد الدين الإيجي.

[٢٠٩] لعضد الدين الإيجي.

[٢١٠] للسيّد الشريف الجرجاني.

[٢١١] للسيّد الشريف الجرجاني.

[٢١٢] س: فكذلك.

لا يقع في العلوم بالذات كالمحسوسات. والحقّ أنّ الحاصل به يقينيّ وضروريّ،[213] وقيل: استدلاليّ، وقيل: ليس بيقينيّ؛ بل[214] ظنّي.

والأصحّ أنّه لا يشترط فيه عدد معيّن نحو: «خمسة، أو اثنان،[215] أو اثني[216] عشر، أو عشرين، أو أربعين، أو سبعين» على ما قيل؛ لكن التحقيق أنّ كلّا من الإحساس والتجربة والتواتر قد يكون كلاما يفيد القطع، وقد يكون ناقصا يفيد الظنّ فقط، هذا هو المشهور.

وأمّا الوهميّات في المحسوسات نحو: «كلّ جسم في جهة» كما في **المواقف** فلعلّه داخل في الوجدانيّات بناء على ما ذكروا في إثبات الحواسّ الباطنة أنّ المدرك فيها هو الوهم.

والمناقشة على الحصر بالعاديات ليس بشيء لدخولها في الحدسيّات. ثمّ المراد بالحصر ما هو ضروريّ[217] لدفع الدور والتسلسل لا الكلّ؛ إذ بعض موادّ البرهان قد يكون نظريّا كما في البواقي في الصناعات؛ إذ النظرية لا تنافي الضروريّة.

والعمدة هو الأوليّات، ثمّ الفطريّات.[218] وأمّا البواقي فلا يكون[219] حجّة على الغير فلا يقنع[220] منكرها /[١٦ظ] إلّا عند مشاركته[221] في الأمور المقتضية بها؛[222] لكن لكون الاطّلاع[223] على المشاركة[224] في المحسوسات[225] أيسر يقينا تُعَدُّ[226] على الإطلاق من العمدة، ولكون الاطّلاع على وجدان الغير معني في نفسه صعبا وقع في المشهور أنّ الوجدان لعدم الاشتراك

---

[213] م: ضروري.

[214] م – ليس بيقيني؛ بل.

[215] س – أو اثنان.

[216] واثني.

[217] س: الضروري.

[218] س: النظريات.

[219] س: فلا تكون.

[220] س: فلا يقع.

[221] س: إلّا إذا شاركه؛ م: مشاركة.

[222] م – بها.

[223] س: لكونها الاطلاق.

[224] س: المشارك.

[225] م – في المحسوسات.

[226] م: يعدّ.

فيها[227] لا يقوم حجّة على الغير. وقد يقال: إنّ هذا نوع منه لا يشترك فيه الغير؛ بل يختصّ بنفسه «كجوعه وعطشه»، والذي يمكن الاشتراك «كخوفه وغضبه» نوع آخر. وقد يجعل هذا استدلاليّا بالآثار.

[الجدل]

وأمّا الجدل فاثنان:

مسلّمات: قضايا تؤخذ من الخصم مسلّمة فيبنى[228] عليها كلّ كلامه[229] في دفع الآخر حقّة أو باطلة.

ومشهورات: قضايا يحكم العقل بها باعتراف عموم الناس بها، إمّا لمصلحة عامّة نحو: «العدل حسن»، أو لسبب رقّة نحو: «مواساة الفقراء محمودة»، أو حميّة، نحو: «كشف العورة مذمومة»، أو لسبب عادات وشرائع وآداب نحو: «شكر المنعم واجب».

صرّح المحقّق التفتازاني بأنّ بعضها قطعيّة. وأطلق بعضهم عدّها مع المقبولات من اليقينيات، وهو كما يختلف بتفاوت العادات والآداب والصناعات يختلف بتفاوت الرقّة والحميّة وعدمها،[230] فلا يحتجّ بها على الغير ما لم يشاركا. والغرض منه إقناع القاصرين عن درجة البرهان، وإلزام الخصم وإفحامه.[231]

[الخطابة]

وأمّا الخطابة /[١٧و] **فاثنان أيضا:**

---

[227] س م: فيه.

[228] م: فيتبني.

[229] م: كلام.

[230] م – وعدمها.

[231] س: وإفهامه.

المقبولات: قضايا تؤخذ[٢٣٢] عمّن يعتقد فيه الجمهور لأمر سماويّ، أو زهد، أو علم، أو رياضة إلى غير ذلك من الصفات المحمودة كالأقوال المأخوذة من العلماء، بخلافه من الأنبياء فإنّه من النقليّة[٢٣٣] كما في **شرح المواقف** فتأمّل.

والمظنونات:[٢٣٤] قضايا يحكم العقل بسبب الظنّ منه[٢٣٥] ما يحكم بالقرائن نحو: «فلان يطوف بالليل فهو سارق». والغرض منه[٢٣٦] ترغيب الجمهور إلى الخير وتنفيرهم[٢٣٧] من الشرّ.

[الشعر]

وأمّا الشعر:

فهو المخيّلات: قضايا إذا أوردت على النفس تؤثر عجيبا من قبض أو بسط نحو: «الخمر ياقوتة سيّالة والعسل مرّة مهوّعة». والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير.

[المغالطة]

وأمّا المغالطة فاثنان:

الوهميّات: قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير الحسّيات نحو: «كلّ موجود مشار إليه» ولو لم يدفعها العقل والشرع ليعدّ[٢٣٨] من الأوليّات.

---

[٢٣٢] م: يؤخذ.

[٢٣٣] م: العقليّة.

[٢٣٤] س: المظنونات.

[٢٣٥] س – منه.

[٢٣٦] في هامش «أي من الخطابة». لعلّ الصواب [منها].

[٢٣٧] س: وتنفير.

[٢٣٨] م: لعدّت.

والمشـبّهات[239] **بغيرهـا:** قضـايا يحكـم العقـل بهـا علـى اعتقـاد أنّهـا أوليّـة، أو مشـهورة، أو مقبولـة، أو مسـلّمة لاشـتباهها بشـيء منهـا لفظـا أو معنـى كمـا سـتعرفه. والغـرض منـه تغلـيط الخصـم ودفعه. وأعظم فائدتها الاجتناب.

ثـمّ أنّـه كلّمــا وجــد القيــاس البرهــاني يوجــد المــوادّ مــن[240] اليقينــي بــدون[241] العكــس لجــواز[242] كــون الاسـتلزام ظنّيـا فيكـون أيضـا ظنّيـا، وكلّمـا وجـد مـن تلـك الغيـر اليقينيّـات يكـون القياس غير يقينيّ على حسبه؛ لكن إن ركّب من /[١٧ظ] النوعين.

فالظـاهر أنّ أدنـاه بـدون العكـس أيضـا؛ لكــن وقــع[243] فــي **شــرح المواقــف** أنّ الجزئيّـات المظنونـة المندرجـة تحـت أصـل قطعـيّ الحكـم يجـب انـدراجها فـي ذلـك الحكـم مثـل: «أن يعـرف الإنسـان أنّ كـلّ مسـموم يجـب اجتنابـه، ثـمّ يظـنّ هـذا الطعـام مسـموم»؛ فـإنّ العقـل الصـريح يوجـب اجتنابه.

واعلـم:[244] أنّ المطلـوب إمّـا ممّـا يجـوز ثبوتـه ونفيـه عقـلا نحـو:[245] «جلـوس غـراب الآن علـى منـارة الإسـكندرية» فإثباتـه بالنقـل فقـط، أو ممّـا يتوقّـف عليـه النقـل فقـط مثـل: «وجـود الصـانع» فبالعقل فقط، أو ما عداهما نحو: "الحدوث" فيجوز بأيّهما.

واعلـم:[246] أنّ المطلـوب مـن البرهـان كمـا يكـون قضـيّة ضـروريّة يكـون ممكنـة ووجوديّـة، فلكـلّ نـوع مقـدّمات يخصّـه[247] فيسـتعمل فـي كـلّ بـاب مـا يليـق بـه، ولا يلتفـت إلـى مـن يقـول المبـرهن لا يسـتعمل إلّا المقـدّمات الضـرورة، إلّا أن يحمـل علـى كـون صـدقها ضـروريّا واجـب القبول وإن ممكنة.

---

[239] س م: المشبّهات.

[240] س م – من.

[241] م: دون.

[242] م – لجواز.

[243] م – وقع.

[244] س – واعلم.

[245] م: مثل.

[246] م – واعلم.

[247] س م: تخصّه.

الفصل الرابع

في صورة الأقيسة

وهي: اقترانيّ[٢٤٨] أو استثنائيّ؛[٢٤٩] لأنّه[٢٥٠] إمّا أن لا يذكر النتيجة أو نقيضه فيه بالفعل أو لا: **الأوّل اقترانيّ،**[٢٥١] **والثاني استثنائيّ.**[٢٥٢]

[القياس الاقتراني]

الأوّل: أقسام ستة[٢٥٣] وأربعة أشكال؛ لأنّ الوسط[٢٥٤] إن محكوما به في الصغرى ومحكوما[٢٥٥] عليه في الكبرى فهو الشكل الأوّل، وإن عكسه فيهما فالرابع، وإن في الكبرى فقط فالثاني، وإن في الصغرى فقط فالثالث.

[أقسام القياس الاقتراني]

القسم الأوّل: ما يتركّب من حمليتين وهو الأصل فيها؛ لأنّ ما عداه قليل الجدوى وكثير الشُعَبِ[٢٥٦] وبَعُدَ أكثره عن الطبع،[٢٥٧] حتى قيل: بعدم يقينية انتاجه، ولذا /[١٨و] لم يذكر[٢٥٨] المتقدمون.

---

[٢٤٨] س: هي اقتراني.

[٢٤٩] س: واستثنائي.

[٢٥٠] م: أنّه.

[٢٥١] م: الاقتراني.

[٢٥٢] م: الاستثنائي.

[٢٥٣] في نسخة س «ستة أقسام»، أي: فيها تقديم وتأخير؛ م: خمسة أقسام.

[٢٥٤] س: الأوسط.

[٢٥٥] م: محكوما.

[٢٥٦] م: التعب.

[٢٥٧] س: عن الطبعي.

[٢٥٨] س: لم يذكره.

اعلم: أنّ الشرط المخصوص لكلّ نوع مذكور في فصله والشرط[٢٥٩] على العموم،[٢٦٠] التقريب، وتكرّر الوسط ولو حكما، وكون المقدّمات من القضايا المتعارفة. أمّا[٢٦١] الأوّل فهو[٢٦٢] سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فإذا كان النتيجة أو عكسه عين المدّعي أو مساويا إيّاها أو أخصّ مطلقا. فالتقريب تامّ بخلاف سائر النسب، وأمّا الآخران فسيعرّفان.

[الشكل الأوّل]

أمّا الشكل[٢٦٣] **الأوّل**: شرطه إيجاب الصغرى ولو حكما، وقيل: هو للخارجيّات والحقيقيّات فقط، وفعليتها أيضا، وقيل: عند اعتبار مذهب الفارابي[٢٦٤] في عقد الوضع لا يلزم هذا الشرط، وكليّة الكبرى، قيل: قد[٢٦٥] يكون شخصيّة ظاهرا. فالمفهوم من هذه الشرائط[٢٦٦] جواز كون الصغرى أيّة قضيّة كانت؛ ومن ثمّه يقال لا مشاحة في الصغرى.

فإذن له **أربعة ضروب:**[٢٦٧]

الأوّل: موجبتين كلّيتين ينتج موجبة كليّة نحو: «كلّ وضوء عبادة، وكلّ عبادة بنيّة، فكلّ وضوء بنيّة».

الثاني: كليتين؛ لكن الكبرى سالبة ينتج[٢٦٨] سالبة كليّة:[٢٦٩] «كلّ وضوء عبادة، وكلّ عبادة لا تصحّ بدون النيّة، فكلّ وضوء لا تصحّ بدون النيّة». قيل: يجوز استنتاج الجزئيّتين أيضا

---

[٢٥٩] م – والشرط.

[٢٦٠] س: على عموم؛ م: وعلى العموم.

[٢٦١] س: وأمّا؛ م – أمّا.

[٢٦٢] س م: وهو.

[٢٦٣] س م: فالشكل.

[٢٦٤] محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي [ت. ٢٦٠-٣٣٩هـ/٨٧٤-٩٥٠م]. أكبر فلاسفة المسلمين، كان معروفا بـ«المعلم الثاني». له: **إحصاء العلوم**، و**آراء أهل المدينة الفاضلة**، و**مبادئ الموجودات**. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٢٠/٧.

[٢٦٥] س م: وقد.

[٢٦٦] م: الشرطيّة.

[٢٦٧] س: فإنّ الأربعة ضروب.

[٢٦٨] س م – سالبة ينتج.

[٢٦٩] س + نحو.

من هذين الضربين، **أقول:** لكون الكليّة أخصّ مطلقا يستلزم الجزئيّة كما سبق.[270] فعلى هذا[271] يجوز[272] استنتاج الجزئيّة[273] من الضروب المنتجة للكليّة في بواقي الأشكال.

الثالث: الموجبة الجزئيّة مع الموجبة الكليّة ينتج موجبة جزئيّة:[274] /[١٨ظ] «بعض الوضوء عبادة، وكلّ عبادة بنيّة، فبعض الوضوء بنيّة».

الرابع: موجبة جزئيّة مع سالبة كليّة ينتج سالبة جزئيّة:[275]«بعض الوضوء عبادة، وكلّ عبادة لا تصحّ بدون النيّة، فبعض الوضوء لا تصحّ بدون النيّة».

ومن خواصّه: إنتاج الموجبة الكليّة والمطالب الأربعة، وكونه أبين الأشكال، وانحصار الإنتاج في نفس الأمر له؛ ولذلك يتوقّف البواقي في الإنتاج على الرجوع إليه وملاحظة ولو إجمالا بحيث لا يقدر العقل على تفسيره،[276] وتلخيص العبارة فيه كما في الردّ بالخلف.

ثمّ المراد بحكم الإيجاب السالبة الملحوظة فيها الإيجاب الذي استلزمته؛[277] إذ كلّ سالبة مستلزمة للإيجاب. فالسالبة المختصّة[278] بعدم تلك الملاحظة لا تصلح الصغرى،[279] وتصلح بها فاندفع الإيراد بلزوم ضياع الاشتراط على هذا، وكون الشيء مشروطا بالنقيضين. وظهر أنّ مراد[280] من اكتفي بالإيجاب التعميم للمطابقة والالتزام.

---

[270] م – كما سبق.

[271] م + أيضا.

[272] م – يجوز.

[273] س – كما سبق. فعلى هذا يجوز استنتاج الجزئيّة.

[274] س + نحو.

[275] س + نحو.

[276] س: في تفسيره.

[277] م: استلزمه.

[278] س: الجزئيّة.

[279] س م: صغرى.

[280] س: وظهر الأمر أنّ.

وقد قال بعض المحقّقين: الصغرى السالبة مطلقا مع الكبرى السالبة الموضوع ينتج المطالب الأربعة نحو: «لا شيء من (ج ب)،[٢٨١] أو ليس بعضه (ب)،[٢٨٢] وكلّ ما ليس (ب د)[٢٨٣] فكلّ (ج د)[٢٨٤] أو بعضه (د)،[٢٨٥] أو لا شيء ممّا ليس (ب د)،[٢٨٦] فلا شيء من (ج د)،[٢٨٧] أو بعضه ليس (د)».[٢٨٨]

وقيل: اشتراط كليّة الكبرى مختصّ باليقينيّات، فإنّ ما عداها ينتج مع جزئيّتها، لا سيّما عند كونها أكثريّا كالاستقراء الناقص. ومن ثمّه يقال في العرف والشرع: إنّ المفرد يلحق بالأعمّ الأغلب؛ لأنّ ثبوت الأكبر لبعض الأوسط سيّما لأكثره[٢٨٩] /[١٩و] لا جرم يحصّل الظن لثبوت الأكبر للأصغر نحو: «هذا حيوان، وأكثر الحيوان يحرّك فكّه الأسفل» ينتج ظنّا «هذا يحرّك فكّه الأسفل»، وإلّا يلزم أن لا يفيد الاستقراء شيئا، مع أنّهم[٢٩٠] اتّفقوا بإفادة الظنّ؛ ولذا قيل: مثله في التحقيق من قبيل الاستقراء الناقص.

وقيل: إنّ الصغرى السالبة الكليّة مع الكبرى الموجبة الجزئيّة المقصور[٢٩١] على موضوعها محمولها ينتج سالبة كليّة في هذا الشكل نحو: «لا شيء من الحجر بحيوان، وبعض الحيوان هو الصهّال، فلا شيء من الحجر بصهّال». فأبطل[٢٩٢] به انحصار ضروبه إلى الأربعة وشرطيّة الإيجاب والكليّة وتبعيّة النتيجة بأخسّ المتقدّمتين. ولا يخفى أنّه من قبيل خصوص

---

[٢٨١] س – (ج ب).
[٢٨٢] س – (ب).
[٢٨٣] س – (ب د).
[٢٨٤] س – (ج د).
[٢٨٥] س – (د).
[٢٨٦] س – (ب د).
[٢٨٧] س – (ج د).
[٢٨٨] س – (د).
[٢٨٩] س: لأكثرة؛ م: لأكثر.
[٢٩٠] س – أنّهم.
[٢٩١] س: المقصورة.
[٢٩٢] س: وأبطل.

المادّة، ولا ينفعه التقييد بما هو خارج عن مفهوم القضيّة كالقصر كما لا ينفع التساوي[293] في انعكاس الموجبة الكليّة كليّا.

ونقل عن الشيخ: أنّ الصورة المذكورة؛ لكن بلا تقييد قصرها ينتج: «بعض الصهّال ليس بحجر». وردّ: أنّه إن قيس إلى نسبة "الحجر إلى الصهال" فشكل رابع، وإلى نسبة "الصهال إلى الحجر" فأوّل غير منتج؛ ولهذا أشير أنّ ما يكون شرطا لإنتاج الأدلّة أنّما هو لكليّته واطّراده، وإلّا فقد ينتج بانتفائه وإن ردّ بمثل ما ذكر. لعلّ الأوفق في هذا المقام أن يقال: إن كان الدليل برهانيّا فيجب رعاية شرائطه، وإلّا فلا إلّا أن يعلم منافيه وإن كان الأولى فيه[294] /[١٩ظ] رعايته أيضا.

[الشكل الثاني]

الشكل الثاني: شرطه اختلاف مقدّمتيه بالكيف وكليّة كبراه، وبحسب الجهة **أمران:**

الأوّل:[295] إمّا أن يكون الصغرى ضروريّة أو دائمة، أو يكون الكبرى من القضايا الستّ[296] المنعكسة السوالب.

الثاني: أنّ الممكنة إن كانت صغرى لا يستعمل إلّا مع الضروريّة المطلقة أو المشروطتين، وإن كبرى لا يستعمل إلّا مع الضروريّة المطلقة.

فضروبه أربعة:

الأوّل: كليّتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كليّة[297] نحو: «كلّ (ج ب)[298] ولا شيء من (أ ب) فلا شيء من (ج أ)»[299] بيانه بعكس الكبرى وهو ظاهر، أو بالخلف وهو في هذا

---

[293] م – التساوي.

[294] س – فيه.

[295] س م – الأوّل.

[296] س: الستة.

[297] س – كليّة.

[298] س – (ج ب).

[299] س – (أ ب) فلا شيء من (ج أ).

الشكل أن يجعل نقيض النتيجة صغرى لكبراه ليحصّل شكلا أوّلا منتجا لمحال لتنافيه بالصغرى، بأن يقال مثلا: لو لم يصدق النتيجة لصدق نقيضه، ولو صدق النقيض[٣٠٠] للزم صدق النقيضين؛ لأنّه مع كبرى القياس الأوّل ينتج نقيض صغراه المفروض صدقها. هكذا: «بعض (ج أ) ولا شيء من (أ ب) فبعض (ج) ليس (ب) وقد كان كلّ (ج ب)». ثمّ أنّه لو لم يكن هذا الفساد من الصغرى، فإمّا من الكبرى أوالصورة، والتاليان منتفيان لكون الأولى مفروض الصدق، والثانية بيّن الإنتاج.

الثاني: كليّتان والصغرى سالبة ينتج سالبة كليّة:[٣٠١] «لا شيء من (ج ب) وكلّ (أ ب) فلا شيء من (ج أ)»، بعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثمّ عكس النتيجة، وبالخلف.

الثالث: موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كليّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة: «بعض (ج ب) ولا شيء من (أ ب) فليس بعض (ج أ)» بعكس /[٢٠و] الكبرى، وبالخلف وبالافتراض.[٣٠٢]

وحاصله هنا[٣٠٣] أن يُحَصَّلَ عقد[٣٠٤] الحمل والوضع في الصغرى كليّا مرتّبا، ويجعل الأولى صغرى لكبرى القياس لينتج[٣٠٥] من أوّل هذا الشكل، ثمّ يجعل عكس الثانية صغرى للنتيجة لينتج من الشكل الأوّل المطلوب. فنقول: «كلّ (د ب) وكلّ (د ج)»، ثمّ نقول: «كلّ (د ب) ولا شيء من (أ ب) ينتج لا شي من (د أ)»،[٣٠٦] ونقول: «بعض (ج د) ولا شيء من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ)» والافتراض أبدًا من قياسين من ضرب أجلى هذا الشكل والشكل الأوّل.

الرابع: سالبة جزئيّة صغرى موجبة كليّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة: «بعض (ج) ليس (ب) وكلّ (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ)» بالخلف فقط. وقد يكون بالافتراض إذا كانت السالبة الجزئيّة مركّبة ليتحقّق وجود الموضوع. وقيل: أو بسيطة غير خارجيّة سواء كانت حقيقيّة أو

---

[٣٠٠] م: ولو لم يصدق النقيض.

[٣٠١] م + نحو.

[٣٠٢] س: والافتراض.

[٣٠٣] س: ههنا.

[٣٠٤] م: عقدي.

[٣٠٥] م: ينتج.

[٣٠٦] س: (د ب).

ذهنيّة؛ لأنّ أفرادها حينئذ موجودة بحسبهما[٣٠٧] ويبيّن[٣٠٨] أيضا بعكس نقيض الكبرى وهو: «كلّ ما ليس (ب) ليس (أ)»؛ لكن يشترط فيه تأويل الصغرى بموجبة سالبة المحمول.

وقيل: لا يعتبر به في الإنتاجات لتغيّر حدود القياس؛ لكن المحقّق الشريف بالجواز بناء على لزومه للأصل ولزوم الرعاية تحكّم، على أنّهم استعملوه في اقترانيّات الشرطيّة.

وقيل: بعدم احتياج شيء من البيانات؛[٣٠٩] لأنّ الأوسط[٣١٠] لمّا ثبت لأحد الطرفين وسلب عن الطرف الآخر يلزم[٣١١] المباينة بين الطرفين والعلم به /[٢٠ظ] ضروريّ.

ثمّ قيل: الجمل الفعليّة بلا تأويل أنّما[٣١٢] تستعمل في هذا الشكل نحو: «ضحك إنسان وما ضحك شيء من الفرس»، والمفهوم من البعض إطلاق التأويل. لعلّ التحقيق أن التأويل لدواعي معنى الحمل فالكلّ فيه مساوٍ، وإلّا فإن أريد الإطلاق فالكلّ مشترك أيضا، وإن وقوعها في كلا المتقدّمتين، فالثالث أيضا كذلك نحو: «ضحك كلّ إنسان وما نهق كلّ إنسان»، إلّا أن يلاحظ تعذّر النتيجة حينئذ بلا تأويل.

[الشكل الثالث]

الشكل الثالث: شرطه إيجاب الصغرى ولو حكما وكليّة إحدى المقدّمتين وفعليّة الصغرى أيضا. ومن خواصّه انحصار نتيجته على الجزئيّة.

فضروبه ستّة:

---

[٣٠٧] م: بحسبها.

[٣٠٨] س: وبيّن.

[٣٠٩] م: البيّنات.

[٣١٠] س: الوسط.

[٣١١] س: بلزوم.

[٣١٢] م: أنّها.

الأوّل: موجبتين كليّتين ينتج موجبة جزئيّة:[٣١٣] «كلّ (ب ج) وكلّ (ب أ) فبعض (ج أ)» بعكس الصغرى، وبالخلف هو في هذا الشكل أن يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى القياس صغرى[٣١٤] فينتج من الشكل الأوّل نقيض الكبرى.

الثاني: كليّتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئيّة: «كلّ (ب ج) ولا شيء من (ب أ) فبعض (ج) ليس (أ)»، بعكس[٣١٥] الصغرى،[٣١٦] وبالخلف أيضا، وعدم[٣١٧] إنتاجهما الكليّة لجواز كون الأصغر أعمّ من الأكبر، وامتناع حمل الأخصّ على كلّ أفراد الأعمّ إيجابا أو سلبا فليقس عليه ما سبق.

الثالث: موجبتين والكبرى كليّة ينتج موجبة جزئيّة: «بعض (ب ج) وكلّ (ب أ) فبعض (ج أ)»، بالعكس، والخلف، وبالافتراض[٣١٨] من الصغرى:[٣١٩] «فكلّ (د ب) وكلّ (د ج)»، فتجعل الأولى صغرى لكبرى القياس فينتج من الشكل الأوّل: «كلّ (د أ)»[٣٢٠] نجعله[٣٢١] كبرى للمقدّمة /[٢١و] الثانية ينتج من أوّل هذا الشكل: بعض «(ج أ)» وهو المطلوب.

الرابع: موجبتين والكبرى جزئيّة ينتج موجبة جزئيّة: «كلّ (ب ج)[٣٢٢] وبعض (ب أ) فبعض (ج أ)» بعكس الكبرى[٣٢٣] وجعلها صغرى لصغرى القياس، ثمّ عكس النتيجة، والخلف، وبالافتراض من الكبرى «فكلّ (د ب) وكلّ (د أ)[٣٢٤] ثمّ كلّ (د ب) وكلّ (ب ج) فكلّ (د ج) وكلّ (د أ)[٣٢٥] فبعض (ج أ)».

---

[٣١٣] س + نحو.
[٣١٤] س – صغرى.
[٣١٥] م: إمّا بعكس.
[٣١٦] م – الصغرى.
[٣١٧] م: وبعدم.
[٣١٨] س: والافتراض.
[٣١٩] م: في الصغرى.
[٣٢٠] م – كلّ (ب ج).
[٣٢١] س: تجعل.
[٣٢٢] س: (د ج).
[٣٢٣] م: الصغرى.
[٣٢٤] م: فكلّ (د ل).
[٣٢٥] م: وكلّ (د ل).

الخـامس: موجبـة جزئيّـة صـغرى وسـالبة كليّـة كبـرى ينـتج سـالبة جزئيّـة: «بعـض (ب ج) ولا شيء من (ب أ) فليس بعض (ج أ)» بعكس الصغرى، والخلف، والافتراض.

السـادس: موجبـة كليّـة صـغرى وسـالبة جزئيّـة كبـرى ينـتج سـالبة جزئيّـة: «كـلّ (ب ج) وبعض (ب) ليس (أ) فبعض (ج) ليس (أ)»، بالخلف، والافتراض في الكبرى.

وقيـل:[٣٢٦] إن كانـت مركّبـة، وأمّـا العكـس فالمشـهور لا يمكـن لعـدم انعكاسـه وعـدم صـلاحيته لصـغرى الشـكل الأوّل أو لتأدّيـة جزئيّـة المقـدّمتين فيـه؛ لكـن قيـل: يمكـن[٣٢٧] بتأويـل الكبـرى بموجبـة سـالبة المحمـول، ثـمّ يجعـل صـغرى للصـغرى فينـتج موجبـة جزئيّـة سـالبة[٣٢٨] المحمول فيعكس وتأوّل بالسالبة.

[الشكل الرابع]

الشـكل الرابـع: قيـل: إنّـه بعينـه شـكل أوّل بنـاء علـى أنّ الأوّل كـون الوسـط محمـولا فـي احـدى المقـدّمتين وموضـوعا فـي الأخـرى مطلقـا. وقيـل: بنـاء علـى قلـب المقـدّمتين. وقيـل: لـيس بمعتبر أصلا لكونه بعيدا عن الطبع؛ لكن الحقّ الذي عليه الجمهور شكل برأسه.

فشـرطه إيجـاب المقـدّمتين[٣٢٩] مـع كليّـة الصـغرى،[٣٣٠] أو اختلافهمـا[٣٣١] بـالكيف مـع كليّـة احديهما.

فضروبه خمسة:

الأوّل: /[٢١ظ] مـن مـوجبتين كليّتـين ينـتج موجبـة جزئيّـة: «كـلّ (ب ج) وكـلّ (أ ب) فبعض (ج أ)» بعكس الترتيب، ثمّ عكس[٣٣٢] النتيجة.

---

[٣٢٦] س: قيل.

[٣٢٧] س + عكس الكبرى.

[٣٢٨] س + عكس؛ م + عكس الكبرى.

[٣٢٩] م: للمقدّمتين.

[٣٣٠] س: الكبرى.

[٣٣١] م: واختلافهما.

[٣٣٢] م: ثمّ نعكس.

الثـــاني:[٣٣٣] مـــن مـــوجبتين والكبـــرى جزئيّـــة ينـــتج موجبـــة جزئيّـــة: «كـــلّ (ب ج) وبعـــض (أ ب)» بعكس الترتيب كما مرّ.

الثالـــث:[٣٣٤] مـــن كليّتـــين والصـــغرى ســـالبة[٣٣٥] كليّـــة: «لا شـــيء مـــن (ب ج) وكـــلّ (أ ب) فـــلا شيء من (ج أ)» بما مرّ أيضا.

الرابـــع: مـــن كليّتـــين والصـــغرى موجبـــة ينـــتج ســـالبة جزئيّـــة: «كـــلّ (ب ج) ولا شـــيء مـــن (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ)» بعكس المقدّمتين.

الخـــامس: مـــن موجبـــة جزئيّـــة صـــغرى وســـالبة كليّـــة كبـــرى ينـــتج ســـالبة جزئيّـــة: «بعـــض (ب ج) ولا شيء من (أ ب) فبعض (ج)) ليس (أ)» بما مرّ آنفا.

والجميـــع يمكـــن بـــالخلف أيضـــا هـــو هنـــا ضـــمّ نقـــيض النتيجـــة إلـــى احـــدى المقـــدّمتين لينـــتج مـــا يـــنعكس إلـــى نقـــيض الأخـــرى، وبـــالافتراض أيضـــا يطلـــب تفصـــيله مـــن المطـــوّلات كالضـــروب الثلاثة الباقية المختلفة فيها.

تتمـــيم: قـــد يســـتنتج الشـــرطيّ مـــن الحملـــيّ نحـــو: «كـــلّ حيـــوان جســـم، وكـــلّ جســـم متحيّـــز، ينـــتج كلّمـــا كـــان كـــلّ إنســـان حيوانـــا فكـــلّ إنســـان متحيّـــز»؛ لأنّ الصـــغرى مســـتلزم للمقـــدّم والكبـــرى للتالي.

[القسم الثاني]

القســـم الثـــاني: مـــن المتّصـــلتين وذا[٣٣٦] ثلاثـــة؛ لأنّ الوســـط[٣٣٧] إمّـــا جـــزء تـــامّ منهمـــا، أو غيـــر تامّ منهما، أو غير تامّ من احديهما وتامّ من الأخرى.[٣٣٨]

[٣٣٣] س: والثاني.

[٣٣٤] س: والثالث.

[٣٣٥] م + ينتج سالبة.

[٣٣٦] س: فذا.

[٣٣٧] س: الأوسط.

[٣٣٨] س: في الأخرى.

فالأوّل: إن كان الوسط تاليا في الصغرى مقدّما في الكبرى[٣٣٩] فالشكل الأوّل،[٣٤٠] وإن بالعكس /[٢٢و] فالرابع، وإن تاليا فيهما فالثاني، وإن مقدّما فيهما فالثالث فهذا كالحمليّات[٣٤١] في جميع الشروط والأحوال.

والثاني: أربعة؛ لأنّ الوسط[٣٤٢] إمّا جزء من مقدّمين،[٣٤٣] أو تاليين،[٣٤٤] أو من مقدّم[٣٤٥] الصغرى وتالي الكبرى، أو بالعكس.

وينعقد الأشكال الأربعة في كلّ قسم بحسب المتشاركين،[٣٤٦] ونتيجة التأليف الحاصل من ذلك المتشاركين مع الطرف الغير المشارك[٣٤٧] من الصغرى أصغر، ومع الغير المشارك[٣٤٨] من الكبرى أكبر. واتّصاله بالأصغر هو النتيجة في جميع الأقسام، والطرف الغير المشارك على أيّ وضع وقع في القياس يقع في النتيجة كذلك. فتكون[٣٤٩] مركّبة من متّصلتين: احديهما: من الطرف الغير المشارك من الصغرى ونتيجة التأليف. وثانيهما: من الغير المشارك من الكبرى ومن نتيجة التأليف؛ لكن شُرِطَ[٣٥٠] إيجاب المقدّمة المشاركة التالي، هذا إن اشتمل المتشاركان[٣٥١] على تأليف[٣٥٢] منتج في كلّ شكل، وإلّا فله تفصيل يطلب من محلّه.

---

[٣٣٩] م: مقدّما في الشكل الأوّل.

[٣٤٠] م – فالشكل الأوّل.

[٣٤١] م: كالتاليات.

[٣٤٢] س: الأوسط.

[٣٤٣] س: من المقدّمتين؛ م: من المقدّمين.

[٣٤٤] م: أو التاليين.

[٣٤٥] م: أو مقدّم.

[٣٤٦] م: المشاركين.

[٣٤٧] س: المتشارك.

[٣٤٨] س: المتشارك.

[٣٤٩] س م: فيكون.

[٣٥٠] س م: بشرط.

[٣٥١] س: المشاركان؛ المتشاركات.

[٣٥٢] س: التأليف.

مثـال الأوّل: «كلّمـا كـان كـلّ (ج ب) فـ(د هـ) فكلّمـا[353] كـان كـلّ (ب أ) فـ(و ز)) ينـتج كلّما كان كلّ (ج أ) فـ(د هـ) فكلّما كان كلّ (ج أ) فـ(و ز)».

والثـاني: «كلّمـا كـان (د هـ) فكـلّ (ج ب) وكلّمـا كـان (و ز) فكـلّ (ب أ)[354] ينـتج كلّمـا كـان (د هـ) فـ(ج أ) فإذا كان (و ز) فـ(ج أ)».

والثالـث: «إذا كـان كـلّ (ج ب) فـ(د هـ) وإذا كـان (و ز) فـ(ب أ) ينـتج إذا كـان كـلّ (ج أ) فـ(د هـ) فيكون إذا كان (و ز) فـ(ج أ)».

والرابـع: «إذا كـان (د هـ) فكـلّ (ج ب) وإذا كـان كـلّ (ب أ) فـ(و ز)[355] ينـتج إذا كـان (د هـ) فـ(ج أ) /[٢٢ظ] فيكون (إذا كان (ج أ) فـ(و ز)».[356]

والثالـث لا بـدّ فيـه أن يكـون أحـد طرفـي احـدى المتّصـلتين شـرطيّة، وهـي والمقدّمـة[357] الأخـرى يتشـاركان[358] فـي أحـد طرفيهمـا. وتلـك الشـرطيّة إمّـا متّصـلة، أو منفصـلة، وعلـى التقـديرين إمّا أن يكون مقدّم الصغرى، أو تاليها، أو مقدّم الكبرى، أو تاليها.

فهـذه ثمانيـة أقسـام: وينعقـد الأشـكال الأربعـة فـي كـلّ قسـم، نحـو: «كلّمـا كـان (ج د) فكلّمـا كـان (أ ب) فـ(و ز) وكلّمـا كـان (و ز) فـ(ط هـ)[359] ينـتج كلّمـا كـان (ج ب)[360] فكلّمـا كـان (أ ب) فـ(ط هـ)».[361] وحكمه حكم المؤلَّف من الحمليّة والمتّصلة في شرائط الإنتاج وعدد الضروب.

---

[353] س م: وكلّما.

[354] س – فكلّ (ب أ).

[355] س: فـ(د ز).

[356] س: فـ(د ز).

[357] س: وهي المقدّمة.

[358] س: يشاركان.

[359] س م: فـ(د هـ).

[360] س م: (ج د).

[361] س م: فـ(د هـ).

[القسم الثالث]

القسم الثالث: من المنفصلتين هو ثلاثة أيضا؛ لأنّ الوسط إمّا جزء تامّ منهما، أو غير تامّ منهما، أو تامّ من احديهما غير تامّ من الأخرى.

الأوّل ستّة؛[٣٦٢]

لأنّهما إمّا حقيقتان، أو حقيقة مع مانعة الجمع، أو مانعة الخلو، أو مانعتا الجمع، أو مانعتا[٣٦٣] الخلو، أو مانعة الجمع والخلو؛ ولعدم تمايز الأوضاع والحدود هنا لا يتمايز الأشكال.

فالأوّل: إن كانتا موجبتين كليّتين أنتجتا[٣٦٤] متّصلتين؛ لأنّ كلّا منهما مستلزم نقيض الوسط المستلزم للآخر، وسالبتين مانعة الجمع من الطرفين ومانعتي[٣٦٥] الخلو وحقيقتين، نحو: «دائما إمّا الشمس طالعة أو الكواكب ظاهرة، ودائما إمّا الكواكب ظاهرة أو النهار موجود،[٣٦٦] فكلّما كانت الشمس[٣٦٧] طالعة فالنهار موجود، وكلّما كان النهار موجودا فالشمس طالعة». /[٢٣و] وإن كانت احديهما جزئيّة فمتّصلتين جزئيّتين، مقدّم احديهما طرف الجزئيّة، وتاليها الكليّة والأخرى عكس الأولى. وإن كانتا[٣٦٨] جزئيّتين فلا إنتاج، وإن سالبتين فلا إنتاج أيضا. وإن احديهما سالبة أنتج احدى متّصلتين سالبتين جزئيّتين لا على التعيين نحو: «الاثنان إمّا فرد، أو زوج، وليس البتّة إمّا زوج، أو لا فرد، فليس إن كان الاثنان فردا فليس بفرد».

والثاني، والثالث: إن موجبتين كليّتين لزم متّصلة كليّة، مقدّمها من مانعة الجمع[٣٦٩] وتاليها من الحقيقة في الأوّل، ومقدّمها من الحقيقة وتاليها من مانعة الخلو في الثاني. وإن كانت إحدي المقدّمتين الموجبتين جزئيّة فالنتيجة متّصلة جزئيّة من الطرفين كيف كان مقدّمها، إلّا أنّ

---

[٣٦٢] س: والأوّل.

[٣٦٣] م: أو مانعة.

[٣٦٤] س + موجبتين.

[٣٦٥] س: ومانعة.

[٣٦٦] س + فالشمس طالعة.

[٣٦٧] س: وإن كانت الشمس.

[٣٦٨] س م – كانتا.

[٣٦٩] س م: مقدّمها من غير الحقيقة.

الحقيقة مع مانعة الجمع الكليّة لا يلزم منه بالذات إلّا متّصلة جزئيّة[370] من نقيض الطرفين.[371] وإن كانت سالبة فهي إن حقيقة لا ينتج، وإن مانعة الجمع أو الخلو فمتّصلة سالبة جزئيّة مقدّمها من مانعة الجمع في الأوّل، ومن الحقيقة في الثاني نحو: «ليس البتّة إمّا أن يكون (أ ب) أو (ج د)» مانعة الجمع، «ودائما إمّا أن يكون (ج د) أو (هـ ز) فقد[372] لا يكون إذا كان (أ ب) فـ(هـ ز)».

والرابع، والخامس: إن[373] موجبتين كلّيّتين،[374] أو احديهما كليّة[375] فمتّصلة موجبة جزئيّة من الطرفين في الثاني،[376] ومن نقيض الطرفين /[23ظ] في الأوّل،[377] نحو: «دائما إمّا أن يكون هذا الشيء[378] لا حيوانا أو لا شجرا، أو دائما إمّا أن يكون لا شجرا أو لا حجرا فقد يكون إذا كان هذا لا حيوانا فلا حجر».[379] وإن كانت احديهما[380] سالبة فسالبة جزئيّة من الطرفين، مقدّمها من الموجبة في الثاني،[381] ومن السالبة في الأوّل[382] نحو: «دائما إمّا (أ ب) أو (ج د) وليس البتّة إمّا (ج د)[383] أو (هـ ز)» مانعتي الخلو، «فقد لا يكون إذا كان (أ ب فـ(هـ ز)» أو مانعتي الجمع، «فقد لا يكون إذا كان (هـ ز) فـ(أ ب)».

والسادس: إن كانتا موجبتين كليّتين فمتّصلة كليّة من الطرفين مقدّمها من مانعة الجمع وتاليها من مانعة الخلو، وإن كانت احديهما جزئيّة، فإن مانعة الجمع فمتّصلة جزئيّة من

---

[370] س: لزوميّة.
[371] م – إلّا متّصلة جزئيّة من نقيض الطرفين.
[372] م: قد.
[373] م – إن.
[374] س – كليّتين.
[375] م – كليّة.
[376] م: في الأوّل.
[377] م: في الثاني.
[378] م – الشيء.
[379] س – فقد يكون إذا كان هذا لا حيوانا فلا حجر؛ م: فحجر.
[380] س – احديهما.
[381] م: في الأوّل.
[382] م: في الثاني.
[383] س – وليس البتّة إمّا (ج د).

الطـرفين، وإن مانعـة الخلـو فمتّصـلة مـن نقيضـي الطـرفين، وإن كانـت احـديهما سـالبة فـلا ينـتج ككونها سالبتين أو جزئيّتين في جميع الأقسام.

وقـد علـم ممّـا ذكـر أنّـه يشـترط فـي هـذا البـاب إيجـاب احـدي المقـدّمتين، وكليتـه، وكـون السالبة منافية للموجبة.

والثـاني: مـن المنفصـلتين[٣٨٤] لـه أربعـة شـروط:[٣٨٥] إيجـاب المقـدّمتين، وصـدق منـع الخلـو بـالمعني[٣٨٦] الأعـمّ، وكليّـة احـديهما، واشـتمال المتشـاركين[٣٨٧] علـى تـأليف منـتج. والنتيجـة منفصـلة مانعـة الخلـو مـن الجـزء الغيـر المشـارك ومـن نتيجـة[٣٨٨] التـأليف بـين المتشـاركين، وإن لـم يكـن شـيء من طرفي المقدّمتين غير مشارك[٣٨٩] فالنتيجة من نتائج التأليفات.

وهو خمسة:

الأوّل: مشـاركة[٣٩٠] /[٢٤و] جـزء واحـد مـن احـديهما جـزءا واحـدا مـن الأخـرى نحـو: «كـلّ (أ) إمّـا (ب) وإمّـا (ج) وإمّـا كـلّ (ج د) وإمّـا كـلّ (د هــ) ينـتج كـلّ (أ) إمّـا (ب) وإمّـا (د) وإمّـا كـلّ (د هـ)» فهي من الطرفين الغير المتشاركين ونتيجة التأليف.

الثـاني: مشـاركة واحـد مـن احـديهما بـاثنين[٣٩١] مـن الأخـرى نحـو: «كـلّ (أ) إمّـا (ب) وإمّـا (ج) وكـلّ (ج) إمّـا (د) وإمّـا (هــ) فكـلّ (أ) إمّـا (ب) وإمّـا (د) وإمّـا (هــ)» فمـن الغيـر المشـارك ونتيجتـي التأليفين.

---

[٣٨٤] س: من منفصلتين.

[٣٨٥] س – شروط.

[٣٨٦] س – بالمعني.

[٣٨٧] س: المتشاركين.

[٣٨٨] س م: من نتيجة.

[٣٨٩] م: غير متشارك.

[٣٩٠] س: مشارك.

[٣٩١] م: من اثنين.

الثالـث: مشـاركة واحـدٍ واحـدًا والآخـرِ الآخـرَ نحـو: «إمّـا كـلّ (أ ب) وإمّـا كـلّ (ج د) وإمّـا كـلّ (ب هـ) وإمّـا كـلّ (د ز)» ينـتج نتيجتـين باعتبـار المشـاركين: احـديهما: «إمّـا كـلّ (أ ب) وإمّـا كـلّ (ب هـ) وإمّا كلّ (ج ز)». والثانية: «إمّا كلّ (أ هـ)[٣٩٢] وإمّا كلّ[٣٩٣] (ج د)[٣٩٤] وإمّا كلّ (د ز)».[٣٩٥]

الرابـع: مشـاركة كـلّ جـزء[٣٩٦] كـلّ جـزء نحـو: «إمّـا كـلّ (أ ب)[٣٩٧] وإمّـا كـلّ (ب ج)[٣٩٨] وإمّـا كـلّ (ج أ)[٣٩٩] وإمّـا كـلّ (ب د)[٤٠٠] ينـتج إمّـا بعـض (ب ج)[٤٠١] وإمّـا كـلّ (أ د)[٤٠٢] وإمّـا كـلّ (ب أ)[٤٠٣] وإمّا بعض (ج د)»[٤٠٤] فمن أربعة أجزاء هي نتائج التأليفات.

الخـامس: مشـاركة جـزء مـن احـديهما كـلّا مـن جزئـي الأخـرى والجـزء الآخـر احـدى جزئـي الأخـرى[٤٠٥] فقـط نحـو: «إمّـا كـلّ[٤٠٦] (أ ب) وإمّـا كـلّ (ج د) وإمّـا كـلّ (د هـ) وإمّـا كـلّ (د أ)» ينـتج نتيجتـين: احـديهما: «إمّـا كـلّ (أ ب) وإمّـا كـلّ (ج هـ) وإمّـا كـلّ (ج أ)». و**الثانيـة:** «إمّـا بعـض (ب د) وإمّـا كـلّ (ج أ) وإمّـا كـلّ (د هـ)». فهـي[٤٠٧] مركّبـة مـن الجـزء الغيـر المتشـارك[٤٠٨] ومـن نتيجتـي[٤٠٩] التأليفين.

---

[٣٩٢] س – (أ هـ).

[٣٩٣] م: وكلّ.

[٣٩٤] س – (ج د).

[٣٩٥] س – (د ز).

[٣٩٦] س: جزئيّة.

[٣٩٧] س – (أ ب).

[٣٩٨] س – (ب ج).

[٣٩٩] س – (ج أ).

[٤٠٠] س – (ب د).

[٤٠١] س – (ب ج).

[٤٠٢] س – (أ د).

[٤٠٣] س – (ب أ).

[٤٠٤] س – (ج د).

[٤٠٥] م: الآخر.

[٤٠٦] س: إن كلّ.

[٤٠٧] س: فهو.

[٤٠٨] س: المشارك.

[٤٠٩] م: نتيجتين.

ثـمّ أنّ الأشـكال الأربعـة ينعقـد فـي الأقسـام الخمسـة ويتميّـز الصـغرى مـن الكبـرى بحسـب /[٢٤ظ] الجـزئين المتشـاركين. ونقـل عـن الشـيخ: اسـتنتاج الحمليّـة مـن الشـكل الثـاني نحـو: «كـلّ (أ) إمّـا (ب) وإمّـا (ج) ولا شـيء مـن (د) إمّـا (ب) وإمّـا (ج) ينـتج لا شـيء مـن (أ د)». وردّ: بـأنّ إنتاجه ذلك إنّما هو باعتبار إرجاع المنفصلتين إلى الحمليّة الشبيهة للمنفصلة، وإلّا فَتَحَكُّمٌ.

والثالـث: مـن المنفصـلتين يشـترط[٤١٠] كـون أحـد طرفـي احـدي المقـدّمتين شـرطيّة مشـاركة للمنفصـلة الأخـرى فـي جـزء تـامّ. فحكـم هـذا القيـاس حكـم المركّـب مـن المتّصـلة والمنفصـلة إن كانـت الشـرطيّة متّصـلة، والمنفصـلتين إن كانـت منفصـلة. والنتيجـة فيـه منفصـلة مانعـة الخلـو مـن الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطيّة والمنفصلة.

[القسم الرابع]

القســم الرابــع: مــن الحمليّــة والمتّصــلة والمشــارك للحمليّــة، إمّــا تــال المتّصــلة، أو مقـدّمها،[٤١١] وعلـى التقـديرين[٤١٢] الحمليّـة، إمّـا صـغرى، أو كبـرى. **فهـذه أربعـة؛** إذ الشـركة لـيس إلّا في جزء غير تامّ من المتّصلة. وانعقاد الأشكال الأربعة باعتبار وضع الأوسط.

والأوّل، والثـاني: إن كـان متّصـلتهما موجبـة يشـترط[٤١٣] اشـتمال المتشـاركين علـى تـأليف منـتج مراعـى فيـه كـون الحمليّـة كبـرى فـي الأوّل، وصـغرى فـي الثـاني، وإن سـالبة فالشـرط إنتـاج نتيجـة التـأليف مـع الحمليّـة تـالي السـالبة. والنتيجـة فيهمـا متّصـلة مقـدّمها مقـدّم المتّصـلة، وتاليهـا نتيجة التأليف بين الحمليّة والمتّصلة.

مثـال الأوّل: «إن كـان كـلّ (ج د) فكـلّ (أ ب)[٤١٤] وكـلّ (ب هــ) /[٢٥و] فـإن كـان كـلّ (ج د) فكلّ (أ ه)».

---

[٤١٠] س: يشرط.

[٤١١] م: ومقدّمها.

[٤١٢] س م – وعلى التقديرين.

[٤١٣] م: بشرط.

[٤١٤] س – فكلّ (أ ب).

ومثال[415] **الثاني:** «كلّ[416] (هـ ب) وكلّما كان كلّ[417] (ج د) فكلّ (ب أ) فإن كان كلّ (ج د)[418] فكلّ (هـ أ)».

والثالث، والرابع: ينعقد الأشكال الأربعة بين المتشاركين فيهما، والنتيجة بينهما متّصلة مقدّمها نتيجة التأليف من الحمليّة صغرى ومقدّم المتّصلة كبرى في الأوّل، أو بالعكس[419] في الثاني وتاليها تالي المتّصلة. ثمّ المتشاركان إن اشتملا على تأليف منتج فعلا، أو قوّة بأن يكون المتّصلة كليّة ومقدّمها جزئيّ مثلا أنتج مطلقا، وإلّا فيشترط أمران: كليّة المتّصلة واحد الأمرين، إمّا كون الحمليّة مع نتيجة التأليف منتجة لمقدّم المتّصلة الكليّة، وإمّا كون الحمليّة مع كليّة[420] عكس نتيجة التأليف منتجة لمقدّمها.

مثال الأوّل من الأوّل: «لا شيء من (ج ب) وكلّما كان بعض (ب) ليس (أ) فـ(و ز) ينتج (كلّما كان كلّ (ج أ) فـ(و ز))».

مثال الثاني من الثاني: «كلّما كان كلّ (ج ب) فـ(و ز) وكلّ (أ ب) ينتج كلّما كان كلّ (ج أ) فـ(و ز))».

[القسم الخامس]

القسم الخامس: من الحمليّة والمنفصلة، وهو قسمان: قياس مقسّم وهو المنتج للحمليّة. فله شرط؛ لكونه مقسّما، وشرط؛ لكونه منتجا.

الأوّل: خمسة: [الأوّل:] اشتراك أجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة، [والثاني:] واشتراك الحمليّات في الطرف الآخر من النتيجة، [والثالث:] وأن يكون عدد الحمليّات بعدد أجزاء الانفصال، [والرابع:] واتّحاد التأليفات في النتيجة. فيحصل من كلّ حمليّة مع ما

---

[415] س م – مثال.
[416] م – وكلّ.
[417] س – كلّ.
[418] م – فكلّ (ب أ) فإن كان كلّ (ج د).
[419] س: وبالعكس.
[420] س – كليّة.

تشتركه[421] من المنفصلة قياس حمليّ منتج للحمليّة المطلوبة، إمّا من شكل واحد نحو: «إمّا أن يكون كلّ /[25ظ] (أ ب) أو كلّ (أ د) أو كلّ (أ هـ) وكلّ[422] (ب ج) وكلّ[423] (د ج) وكلّ[424] (هـ ج) فكلّ (أ ج)»، أو من أشكال متعدّدة نحو: «إمّا أن يكون كلّ (أ ب) أو كلّ (أ د) أو لا شيء من[425] (هـ أ)[426] ولا شيء من[427] (ب ج) ولا شيء من[428] (ج د) وكلّ (ج هـ) فلا شيء من (أ ج)».

والخامس: كون الوسط في كلّ قياس مغايرا لوسط الآخر، ثمّ الصغرى إن كانت منفصلة فالأوساط محمولات المنفصلات وموضوعات الحمليّات في الأوّل، والعكس في الرابع، وإن حمليّة[429] فبالعكس من ذلك. وأمّا في الثاني فمحمولاتهما فيهما، والثالث موضوعاتهما[430] أيضا.

وأمّا شرط إنتاجه فأربعة: [الأوّل:] اشتمال كلّ شكل في كلّ[431] قسم شرائطه المعتبرة،[432] [الثاني:] وصدق الانفصال على مانعة الخلو، [الثالث:] وكون المنفصلة موجبة، [الرابع:] وكونها[433] كليّة. وبرهانه أنّ الواقع لا يخلو من أحد أجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الحمليّات وينتج المطلوب.

---

[421] س م: يشتركه.

[422] س م: أو كلّ.

[423] س: أو كلّ.

[424] س: أو كلّ.

[425] م – من.

[426] م: (هـ ج).

[427] م – من.

[428] من – من.

[429] م: إن حمليّة.

[430] م: موضوعها منها.

[431] س – كلّ.

[432] م: المعتبر.

[433] س م: وكونه.

والثاني:[٤٣٤] غير المقسم فالمنفصلة إن كانت مانعة الخلو فالحمليّات:

إمّا بعدد الانفصال بحيث يتألّف من مشاركة كلّ جزء من الحمليّة بأجزاء من المنفصلة قياس لا يتّحد[٤٣٥] النتيجة. فإن كانت المغايرة في كلّ النتائج فالنتيجة مانعة الخلو من تلك النتائج نحو: «إمّا كلّ (أ ب) أو كلّ (د هـ) وكلّ (ب ج) وكلّ (هـ ط)، فدائما إمّا كلّ (أ ج) أو كلّ (د ط)». وإن كانت في بعضها[٤٣٦] مع الاتّحاد في البعض فجميع المتّحدات[٤٣٧] جزء واحد في النتيجة نحو: «إمّا كلّ (أ ب) أو كلّ (أ ج) أو كلّ (هـ ز) وكلّ (ب ط) وكلّ (ج ط) وكلّ (ز د)، فإمّا كلّ (أ ط) أو كلّ (هـ د)».

أو زائدة على الانفصال، /[٢٦و] فلا أقلّ من مشاركة جزء من الانفصال لحمليتين؛[٤٣٨] فينتج باعتبار مشاركته مع إحدي الحمليّتين نتيجة، وباعتبار مشاركته[٤٣٩] مع الحمليّة الأخرى نتيجة أخرى،[٤٤٠] وباعتبار مشاركتهما معا نتيجة ثالثة، نحو: «إمّا كلّ (أ ب) أو كلّ (أ د) وكلّ (ب ج) ولا شيء من (ب هـ) ولا شيء من[٤٤١] (د ط)»،[٤٤٢] ينتج باعتبار[٤٤٣] الأوّل:[٤٤٤] «إمّا كلّ (أ ج) أو لا شيء من (أ ط)»، وبالثاني: «إمّا لا شيء من (أ هـ) أو لا شيء من (أ ط)»، وبالثالث: «إمّا كلّ (أ ج)[٤٤٥] أو لا شيء من (أ هـ) وإمّا لا شيء من (أ ط)».

أو ناقصة[٤٤٦] وليكن الحمليّة واحدة والمنفصلة ذات جزئين. فإذا كانت المشاركة في جزئين فالنتيجة مانعة الخلو من النتيجتين نحو: «إمّا كلّ (أ ب) أو كلّ (ج ب) وكلّ (ب هـ) فإمّا

---

[٤٣٤] م: في الثاني.

[٤٣٥] م: لا يتحدّد.

[٤٣٦] م – بعضها.

[٤٣٧] م: المتّحداد.

[٤٣٨] س: للحمليتين.

[٤٣٩] س – مع إحدى الحمليّتين نتيجة، وباعتبار مشاركته.

[٤٤٠] م – نتيجة أخرى.

[٤٤١] م – من.

[٤٤٢] م: (د ه).

[٤٤٣] م: بالاعتبار.

[٤٤٤] م + ينتج.

[٤٤٥] م: (أ ب).

[٤٤٦] س: وناقصة.

كـلّ (أ هــ) أو كـلّ (ج هــ)»، وإلّا فمـن نتيجـة التـأليف ومـن الجـزء الغيـر المشـارك نحـو: «إمّـا كـلّ (أ ب) أو كلّ (أ د) وكلّ (ب ه) فإمّا (أ ه) أو (أ د)».

وإن كانـت مانعـة الجمـع فالمشـاركة مـع جزئيّـة أو مـع أحـدهما،[٤٤٧] وأيّـا مـا كـان إمّـا مشـتملة علـى شـرائط إنتاجـه أو لا. وعلـى الثـاني يعتبـر[٤٤٨] كـون نتيجـة التـأليف المفروضـة مـع الحمليّـة منتجـة للطـرف المشـارك مـن المنفصـلة. فنتيجـة القيـاس فيمـا يكـون المشـاركة فـي جـزء مانعـة الجمـع مـن نتيجـة التـأليف ومـن الطـرف الغيـر المشـارك نحـو: «إمّـا لا شـيء مـن (أ ب) أو كـلّ (ج د) وكـلّ (ب هــ) فإمّـا لا شـيء مـن (أ هــ) أو كـلّ (ج د)»، ومـن نتيجتـي[٤٤٩] التـأليفين فيمـا يكـون فـي جـزئين نحـو: «إمّـا[٤٥٠] لا شـيء مـن (أ ب) أو كـلّ[٤٥١] (ج ب) وكـلّ /[٢٦ظ] (ب هــ)، فإمّـا لا شـيء مـن (أ هــ) أو كـلّ[٤٥٢] (ج هــ)». وعلـى الأوّل النتيجـة متّصـلة سـالبة جزئيّـة مقـدّمها نتيجـة التـأليف وتاليهـا الطـرف الآخـر فيمـا يكـون فـي جـزء واحـد نحـو: «دائمـا إمّـا كـلّ (ج ب) وإمّـا (هـ ز) وكـلّ (ب أ) فلـيس كلّمـا كـان كـلّ[٤٥٣] (ج أ) فـ(هــ ز)». وبحسـب[٤٥٤] كـلّ مشـاركة متّصـلة سـالبة جزئيّـة فـي مشـاركة الجـزئين، هـذا فـي الموجبـة. وأمّـا فـي السـالبة فحكـم مانعـة الخلـو السـالبة حكـم الجمـع الموجبـة، وبـالعكس؛ لكن النتيجة سالبة.

وإن كانـــت حقيقـــة موجبـــة ينـــتج حيـــث ينـــتج الموجبـــة المانعـــة الجمـــع تلـــك النتيجـــة بعينهـا،[٤٥٥] وينـتج حيـث ينـتج الموجبـة المانعـة الخلـو تلـك النتيجـة بعينهـا، ثـمّ أنّـه لا فـرق[٤٥٦] بـين كـون الحمليّـة صـغرى أو كبـرى،[٤٥٧] إلّا فـي منفصـلة موضـع أجزائهـا هـو الوسـط ومـورد انفصـالها

---

[٤٤٧] س: احديهما.

[٤٤٨] س: تعبير.

[٤٤٩] س: نتيجتين.

[٤٥٠] س – إمّا.

[٤٥١] س: وكلّ.

[٤٥٢] س: وكلّ.

[٤٥٣] س – كلّ.

[٤٥٤] م: ويجب.

[٤٥٥] س – ينتج حيث ينتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة بعينها.

[٤٥٦] م: ثمّ أنّه الفرق.

[٤٥٧] م + هو.

كلّ واحد من ذلك الموضوع وهي كبرى فحينئذ ينتج كالكبرى في الكيف والجنس نحو: «كلّ (ج ب) وكلّ (ب) إمّا (أ) أو[458] (هـ) فكلّ (ج) إمّا (أ) أو (هـ)»؛ لكن هذا أشبه بالقياس الحمليّ[459] والمنفصلة بالحمليّة.

[القسم السادس]

القسم السادس: من المتّصلة والمنفصلة، وهو ثلاثة:

الأوّل: ما يكون الوسط جزءا[460] تامّا منهما؛ فلعدم[461] امتياز مقدّم المنفصلة عن تاليها لا يعتبر إلّا حال المتّصلة، فحال الوسط لا يعتبر إلّا في المتّصلة، فإذن له أربعة أقسام؛ لأنّ المتّصلة إمّا صغرى، أو كبرى، وعلى التقديرين الوسط إمّا مقدّمها أو تاليها. شرط الجميع بعد كون إحدى المقدّمتين كليّة واحديهما موجبة.[462]

إن كانت المتّصلة موجبة يكون الوسط تاليها مع مانعة الجمع ومقدّمها /[٢٧و] مع الخلو، وبالعكس إن المنفصلة سالبة، والنتيجة كالمنفصلة كيفا وجنسا نحو: «كلّما كان (أ ب) فـ(ج د) ودائما إمّا (ج د) أو (هـ ز)» مانعة الجمع، «فإمّا (أ ب) أو (هـ ز)»، ونحو: «أو[463] ليس البتّة إمّا (أ ب) أو (هـ ز)، فليس البتّة إمّا (ج د) أو (هـ ز)».

وإن كانت المتّصلة سالبة، فإمّا كون المتّصلة كليّة أو كون[464] الوسط مقدّمها مع مانعة الجمع وتاليها مع الخلو. ثمّ المنفصلة إن مانعة[465] الخلو الكليّة فمع المتّصلة الكليّة ينتج نتيجتين مانعة الجمع ومانعة الخلو موافقتين للمتّصلة كمّا وكيفا نحو: «ليس البتّة إذا كان (أ ب) فـ(ج د) ودائما إمّا (ج د) أو (هـ ز) فليس البتّة إمّا أن يكون (أ ب) أو (هـ ز)» مانعة جمع أو

---

[458] س – إمّا.

[459] س – الحمليّ.

[460] م – جزءا.

[461] س: لعدم.

[462] س + جزئيّة.

[463] س – أو.

[464] م: أو يكون.

[465] س م: إمّا مانعة.

خلـو،[٤٦٦] ومـع المتّصـلة الجزئيّـة ينـتج مانعـة جمـع كـذلك نحـو: «قـد لا يكـون إذا كـان (أ ب) فــ(ج د) ودائمـا إمّـا (ج د) أو (هــ ز)، فقـد لا يكـون إمّـا (أ ب) أو (هــ ز)»، وإن غيـر مانعـة الخلـو الكليّـة مطلقـا ينـتج سـالبة جزئيّـة الخلـو نحـو: «قـد لا يكـون إذا كـان (ج د) فــ(أ ب) ودائمـا إمّـا (ج د) أو (هــ ز)» مانعة الجمع، «فقد لا يكون إمّا (أ ب) أو (هـ ز)» مانعة الخلو.

والثـاني: مـا يكـون الوسـط جـزء غيـر تـامّ منهمـا وهـو سـتّة عشـر؛ لأنّ المنفصـلة إمّـا مانعـة خلـو أو جمـع، وعلـى التقـديرين إمّـا موجبـة أو سـالبة، وعلـى الأربعـة فالمتّصـلة صـغرى، أو كبـرى، وعلـى الثمانيـة فالوسـط مقـدّمها أو تاليهـا. وينعقـد الأشـكال الأربعـة فـي كـلّ منهـا، وينـتج نتيجتـين: **احـديهما:** متّصـلة مركّبـة /[٢٧ظ] مـن الطـرف الغيـر المشـارك مـن المتّصـلة ومـن منفصـلة[٤٦٧] مـن نتيجـة[٤٦٨] التـأليف ومـن الغيـر المشـارك مـن المنفصـلة. **والأخـرى:** منفصـلة مركّبـة مـن الطـرف الغيـر المشـارك مـن المنفصـلة ومـن متّصـلة مـن نتيجـة التـأليف مـن المتشـاركين ومـن الطـرف الغيـر المشارك من المتّصلة.

وشـرائط الإنتـاج غيـر خفيّـة[٤٦٩] بعـد ملاحظـة مـا سـبق نحـو: «كلّمـا كـان (أ ب) فــ(ج د) ودائمـا إمّـا كـلّ (د هـ) أو كـلّ (و ز)» مانعـة الخلـو ينـتج «كلّمـا كـان (أ ب) فـدائما إمّـا (ج هـ) أو (و ز) ودائمـا إمّـا (و ز) وإمّـا كلّمـا كـان (أ ب) فكـلّ (ج هـ)». والأمثلـة مـن جميـع الأشـكال؛ بـل مـن جميـع ضروبها غير خافية أيضا.

والثالـث: مـا يكـون تامّـا مـن احـديهما[٤٧٠] غيـر تـامّ مـن الأخـرى، ويشـترط فيـه كـون أحـد طرفـي احـدي المقـدّمتين شـرطيّة ليشـترك مـع المقدّمـة الأخـرى فـي جـزء تـامّ. والوسـط الجـزء التـامّ إن من المتّصلة.[٤٧١]

---

[٤٦٦] م: و خلو.
[٤٦٧] س: والمنفصلة؛ م: ومنفصلة.
[٤٦٨] س: من النتيجة.
[٤٦٩] س م: خفيّ.
[٤٧٠] س: في احديهما؛ من أحدهما.
[٤٧١] م: إن من المنفصلة.

فحكمه حكم القياس المركّب من الحمليّ والمنفصليّ[٤٧٢] والمتّصلة مكان الحمليّة. فالنتيجة منفصلة من الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف نحو: «كلّما كان (أ ب) فـ(ج د) ودائما إمّا كلّما كان (ج د) فـ(و ز) وإمّا (ج ط) ينتج دائما إمّا كلّما كان (أ ب) فـ(و ز)[٤٧٣] أو (ج ط)». وإن من المنفصلة فكالمركّب من الحمليّة والمتّصلة والمنفصلة مكان الحمليّة، فالنتيجة متّصلة من الغير المشارك من المتّصلة ومن نتيجة التأليف نحو: «كلّما كان (أ ب) فإمّا (ج د) أو (هـ ز)» مانعة الجمع، «ودائما إمّا (هـ ز)[٤٧٤] أو (ج ط)» مانعة[٤٧٥] خلو، «فكلّما كان (أ ب) فكلّما كان (ج د) فـ(ج ط)».

/[٢٨و] **تذييل:** في استنتاج الحمليّة من الشرطيّات، **وهو ثمانية:**

الأوّل: من المتّصلتين، والشركة في جزء تامّ منهما وغير تامّ منهما. فشرطه ثلاثة: [الأوّل] اختلاف المقدّمتين في الكيف، [الثاني] واشتمالهما على تأليف منتج بالنسبة إلى الجزء التامّ، [الثالث] وإنتاج نقيض نتيجة التأليف بين الطرفين المتشاركين مع الطرف الموجبة للطرف السالبة والحمليّة المطلوبة هي نتيجة التأليف نحو: «كلّما كان كلّ[٤٧٦] (ج ب) فـ(هـ ز) وليس البتّة إذا كان (هـ ز) فليس كلّ (ب أ) فينتج ((كلّ (ج أ))».[٤٧٧]

الثاني: من المتّصلتين، والشركة في جزء غير تامّ. وشرطه[٤٧٨] ثلاثة أيضا: [الأوّل] كون المقدّمتين سالبتين، [الثاني] وكون طرفي كلّ متّصلة متشاركين على وجه يكون نتيجة التأليف مع مقدّم تلك المتّصلة منتجا لتاليها، [الثالث] واشتمال نتيجتي التأليفين على تأليف منتج

---

[٤٧٢] م: فالمنفصليّ.
[٤٧٣] س – وإمّا (ج ط) ينتج دائما إمّا كلّما كان (أ ب) فـ(و ز).
[٤٧٤] م: (أ ب).
[٤٧٥] س م – مانعة.
[٤٧٦] س – كلّ.
[٤٧٧] م: (ج هـ).
[٤٧٨] س: وشرائطه.

للحمليّة المطلوبة نحو: «ليس كلّما كان كلّ (ج ب) فليس كلّ (ب أ)[٤٧٩] وليس كلّما كان كلّ (أ د) فليس كلّ (د هـ) فينتج كلّ (ج هـ)».

الثالث:[٤٨٠] من المنفصلتين، والشركة في جزء[٤٨١] تامّ منهما.[٤٨٢] وشرطه كليّة احدي المقدّمتين واختلافهما بالكيف واتّحادهما بالجنس، وإنتاج نقيض نتيجة التأليف مع الطرف الموجبة الطرف السالبة في مانعتي الخلو، وبالعكس في مانعتي الجمع نحو: «دائما إمّا كلّ (ج ب) أو (هـ ز) وليس دائما إمّا (هـ ز) أو بعض (أ ب) فلا شيء من (ج أ)».

الرابع: منهما، والشركة في جزء[٤٨٣] غير تامّ. وشرطه سلب المنفصلتين، وإنتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي /[٢٨ظ] مانعة الخلو مع نقيض أحدهما[٤٨٤] لعين الآخر وبين طرفي مانعة الجمع مع عين أحدهما لنقيض الآخر. ثمّ اشتمال نتيجتي التأليفين على تأليف منتج للحمليّة المطلوبة نحو: «ليس دائما إمّا ليس كلّ (ج ب) وإمّا ليس كلّ (ب أ)» مانعة الخلو، «وليس دائما إمّا[٤٨٥] (أ د) وإمّا[٤٨٦] (د هـ)» مانعة الجمع ينتج «كلّ (ج هـ)».

الخامس: من المتّصلة والمنفصلة، والشركة في جزء[٤٨٧] تامّ منهما وغير تامّ منهما. وضبطه أن يكون مانعة الجمع الذي تستلزمه[٤٨٨] المتّصلة مع مانعة الجمع على شرائط إنتاج مانعتي الجمع الحمليّة، وكذا الخلو فحينئذ يرجع هذا القياس إلى المركّب من مانعتي الجمع أو الخلو[٤٨٩] نحو: «كلّما كان ليس كلّ (ج ب) فـ(هـ ز) وليس دائما إمّا (هـ ز) أو بعض (ب أ)» مانعة الخلو ينتج «لا شيء من (ج أ)».

---

[٤٧٩] س: (أ ب).

[٤٨٠] س: والثالث.

[٤٨١] س م — جزء.

[٤٨٢] س + أو غير تامّ منهما.

[٤٨٣] س م — جزء.

[٤٨٤] م: أحدها.

[٤٨٥] س م + كلّ.

[٤٨٦] س م + كلّ.

[٤٨٧] م — جزء.

[٤٨٨] س م: يستلزمه.

[٤٨٩] س: والخلو.

الســادس: منهمــا، والشــركة فــي جــزء غيــر تــامّ. وضــبطه اســتلزام كــلّ مقدّمــة حمليّــة ينــتظم مــن هــذين الحمليّتــين قيــاس منــتج للحمليّــة المطلوبــة نحــو: «لــيس كلّمــا كــان كــلّ (ج ب) فلــيس كــلّ (ب أ) وليس دائما إمّا كلّ (أ د) وإمّا كلّ (د هـ) فكلّ (ج هـ)».

السابع: من الحمليّة والمتّصلة.

الثـامن: منهـا[٤٩٠] ومـن المنفصـلة. وضـبطه فيهمـا اسـتلزام الشـرطيّة حمليّـة ينـتج مـع الحمليّـة الأخـرى الحمليّـة المطلوبـة نحـو: «لـيس[٤٩١] كلّمـا كـان[٤٩٢] (ج ب) فلـيس كـلّ (ب أ) وكـلّ (أ هــ) فكـلّ (ج أ)»،[٤٩٣] ونحو: «ليس دائما ليس[٤٩٤] كلّ (ج ب) أو ليس كلّ (ب أ) أو كلّ (أ هـ) فكلّ (ج هـ)».

تتمّــة: قيــل: إن شــيئا مــن الاقترانيّــات الشــرطيّة لــيس بمفيــد لليقــين، وقيــل مفيــد لــه؛ لكــن /[٢٩و] جميع الأشكال نظريّ، فكون إنتاج الشكل الأوّل بديهيّا مختصّ[٤٩٥] منها.

[القياس الاستثنائيّ]

وأمّــا الاســتثنائيّ: فمركّــب مــن شــرطيّة متّصــلة أو منفصــلة، ومــن قضــيّة أخــرى دالّــة علــى وضــع أحــد جزئيهــا أو رفعــه حمليّــة أو شــرطيّة علــى اعتبــار تركّــب[٤٩٦] الشــرطيّة مــن حملتــين أو شــرطيّتين أو حمليّــة وشــرطيّة. وشــرطه ثلاثــة: كليّــة الشــرطيّة مطلقــا أو كليّــة الاســتثناء أو اتّحــاد وقتهما بعينه،[٤٩٧] ولزوميّة الشرطيّة أو عناديتها وموجبتها أيضا. **وهو ضربان:**

---

[٤٩٠] س – منها.

[٤٩١] س – ليس.

[٤٩٢] م + كلّ.

[٤٩٣] س م: (ج هـ).

[٤٩٤] م – ليس.

[٤٩٥] م: فخصّ.

[٤٩٦] م: على اعتبار ذكر.

[٤٩٧] س – أو كليّة الاستثناء أو اتّحاد وقتهما بعينه.

الأوّل: ما يكون الشرطيّة متّصلة. فشرطه استثناء عين مقدّمها لإنتاج عين تاليها، واستثناء نقيض تاليها لنقيض مقدّمها. وأمّا استثناء عين التالي لعين المقدّم ونقيض المقدّم لنقيض التالي،[٤٩٨] فلا يصحّ لجواز كون الازم أعمّ نحو: «إن كان هذا إنسانا فهو حيوان؛ لكنّه إنسان فهو حيوان، أو لكنّه ليس بحيوان فليس[٤٩٩] بإنسان، وأمّا لكنّه حيوان فإنسان أو ليس بإنسان فليس بحيوان»،[٥٠٠] فباطل[٥٠١] ضرورة.

وأمّا فيما قدّر التلازم من الطرفين، وإن لزم النتائج الأربعة كالمنفصلة الحقيقيّة؛ فلكنّه بخصوص مادّة؛ بل هو متّصل آخر استثني فيه عين مقدّمه و نقيض تاليه فهناك اتّصالان وبحسب كلّ نتيجتان؛ لكنّ الأستاذ المحقّق مال إلى قياسيته مطلقا في الجدليّات.

نقل عن الإمام: بأنّ[٥٠٢] استثناء نقيض التالي عند كونه مطلقة عامّة نحو: «إن كان هذا إنسانا فضاحك» بالإطلاق العامّ لا ينتج،[٥٠٣] وردّ بأنّ نقيض /[٢٩ظ] المطلقة دائمة.

الثاني: ما تكون[٥٠٤] منفصلة إن حقيقة. فله أربعة نتائج: اثنان باستثناء عين كلّ نقيض الآخر، واثنان رفع كلّ عين الآخر نحو: «إمّا أن يكون العدد زوجا، أو فردا؛ لكنّه زوج فليس بفرد؛ لكنّه[٥٠٥] فرد فليس بزوج؛ لكنّه[٥٠٦] ليس بفرد فزوج لكنّه[٥٠٧] ليس بزوج ففرد». وإن[٥٠٨] مانعة جمع[٥٠٩] فالأوّلان، وإن خلوّا فالأخيران.

---

[٤٩٨] س – التالي.

[٤٩٩] س: ليس.

[٥٠٠] س + فقط.

[٥٠١] س – فباطل.

[٥٠٢] س م: أنّ.

[٥٠٣] م: بالإطلاق العامّ ينتج.

[٥٠٤] س: ما يكون.

[٥٠٥] س: أو لكنّه.

[٥٠٦] س: أو لكنّه.

[٥٠٧] س: أو لكنّه.

[٥٠٨] س + كان.

[٥٠٩] م: وإن مانعة الجمع.

تنبيـه: المتّصـلة المسـتثناة[510] فيهـا عـين المقـدّم بـديهيّ كالشـكل الأوّل، ومـا عـداه نظـريّ. أمّـا المتّصـلة المسـتثناة فيهـا نقـيض التـالي فأنّمـا ينـتج بواسـطة اسـتلزام نقـيض التـالي لنقـيض المقـدّم. والمنفصـلات أنّمـا ينـتج[511] بواسـطة المتّصـلات[512] اللازمـة، فالحقيقـة مسـتلزمة[513] لمتّصـلات أربـع، والأخيـران[514] لمتّصـلتين. وأو رد عليـه بـأنّ بـين[515] تلـك الاسـتثنائيّات فيهـا والمتّصـلات التـي هـي[516] عكـس نقيضـها فرقـا. إنّ **الأولـى:** إخبـار بحسـب نفـس الأمـر أو اعتـراف[517] الخصـم. **والثانيـة:** أنّمـا تدلّ[518] على فرض وقوع أحد الطرفين، ولا يلزم من هذا ذاك.[519]

والنتيجـة فـي الاسـتثنائيّ حمليّـة أو متّصـلة[520] أو منفصـلة علـى حسـب أخـذ الشـرطيّة والاستثناء فيه.[521]

الفصل الخامس

في القياس المركّب والخلف

[القياس المركّب]

الأوّل: قيـاس مركّـب مـن مقـدّمات نتيجـة مقـدّمتين منهـا مـع المقدّمـة الأخـرى ينـتج نتيجـة أخـرى، وهكـذا إلـى أن ينتهـي إلـى المقـدّمات الضـروريّة المنتجـة للمطلـوب. فـإن صـرّح النتـائج

---

[510] س: للمستثناة.

[511] س: تنتج؛ م – بواسطة استلزام نقيض التالي لنقيض المقدّم. والمنفصلات أنّما ينتج.

[512] س: المنفصلات.

[513] س: مستلزم.

[514] س: والأخران.

[515] س – بين.

[516] س م – هي.

[517] س م: واعتراف.

[518] س م: يدلّ.

[519] م: ذلك.

[520] س – أو متّصلة.

[521] س م: فيها.

فموصـول النتـائج، وإلّا فمفصـول النتـائج نحـو: «كـلّ (ج ب) وكـلّ (ب د) فكـلّ (ج د) ثـمّ كـلّ (ج د)[٥٢٢] وكـلّ (د أ) فكـلّ (ج أ) ثـمّ كـلّ (ج أ)[٥٢٣] وكـلّ (أ هـ) /[٣٠و] فكـلّ (ج هـ)»، ونحـو: «كـلّ (ج ب) وكلّ (ب د) وكلّ (د أ) وكلّ (أ ه) فكلّ (ج ه)».

ويجـوز تركيبـه مـن النـوعين والثلاثـة، إمّـا اقترانـيّ[٥٢٤] محـض، أو اسـتثنائيّ[٥٢٥] محـض، أو مركّب منهما. فالاحتمالات تسعة.

[الخلف]

وأمّا الخلف: فهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، وأبدا[٥٢٦] مركّب من قياسين:

أحـدهما: اقترانـيّ مـن المتّصـلتين، أو مـن[٥٢٧] متّصـلة وحمليّـة. فالمتّصـلة الأولـى ملازمـة بـين المطلـوب علـى أنّـه لـيس بحـقّ ونقيضـه وهـذه بديهيّـة، والأخـرى ملازمـة بـين نقـيض المطلـوب على أنّه حقّ وبين أمر محال. فهذه ربّما يحتاج إلى بيان.

وثانيهمـا: اسـتثنائيّ مـن نتيجـة القيـاس الأوّل ومـن اسـتثناء نقـيض تاليهـا. فحاصـله لـو لـم يكـن المطلـوب حقّـا لكـان نقيضـه ثابتـا ولـو كـان النقـيض ثابتـا لكـان المحـال ثابتـا فلـو لـم يكـن المطلوب حقّا لكان المحال ثابتا؛ لكن التالي باطل فالمطلوب[٥٢٨] حقّ.

وقيـل:[٥٢٩] بسـيط اسـتثنائيّ متّصـل مقـدّمها نقـيض المطلـوب وتاليهـا أمـر محـال. وقـد يحتـاج بيـان الملازمـة إلـى قضـيّة مسـلّمة فلـيكن المطلـوب «لـيس كـلّ (ج ب)؛ لأنّـه لَـو كـان كـلّ (ج ب) فكـلّ

---

[٥٢٢] م – ثمّ كلّ (ج د).

[٥٢٣] م: (أ د).

[٥٢٤] س: اقتران.

[٥٢٥] س: استثناء.

[٥٢٦] س م: وهو أبدا.

[٥٢٧] م – من.

[٥٢٨] م: والمطلوب.

[٥٢٩] م + الخلف.

(ج د) لكن ليس كلّ (ج د) فليس كلّ (ج ب)»، بيان الملازمة «لمّا كان كلّ (ب د) فلو كان كلّ (ج ب) فكلّ (ج د)»؛ لكنّ المقدّم حقّ.[٥٣٠]

والتعريف الجامع بينهما هو إثبات الشيء بإبطال نقيضه؛ لكنّهما[٥٣١] متنافيان مفهوما.

تكميل: تحصيل المطالب التصديقيّة ثلاثة: [الأوّل:] إثباته ابتداء بأن ينساق[٥٣٢] النظر /[٣٠ظ] فيه إلى نفس المطلوب وهو ظاهر، [الثاني:] وإثباته[٥٣٣] بإبطال نقيضه؛ لأنّه يلزم منه صدقه قطعا في الخلف، [الثالث:] وإثباته بواسطة إثبات ملزومه لأنّه يلزم من صدقه صدقه.

الفصل السادس

[الحدّ الأوسط]

في الحدّ الأوسط: وهو ما يشترك[٥٣٤] فيه مقدّمتا القياس لتحصيل[٥٣٥] العلم بالنسبة المجهولة في المطلوب، بمعني أن يجعل ما هو وصف ومفهوم في الصغرى وصفا عنوانيّا في الكبرى. ويشترط[٥٣٦] أن يكون ثبوت الأكبر له أجلى من ثبوته للأصغر كالحدود، ولا يشترط إفراده؛ بل قد يكون جملا متعدّدة؛ لكن متقيّد[٥٣٧] بعضها ببعض.

ومعنى الاشتراك في المشهور: هو تكرّر نفس الوسط؛ لكن ينبغي أن يصحّ الاشتراك بتكرّر لازمه، مثل أن يحكم بالأكبر على مساوي ما حكم به على الأصغر نحو: «زيد إنسان وكلّ ناطق حيوان فزيد حيوان»، أو أعمّ مثل أن يحكم بالأكبر على أعمّ ممّا يحكم به على الأصغر

---

[٥٣٠] س + فالتالي مثله.

[٥٣١] م: لكونهما.

[٥٣٢] س: يساق.

[٥٣٣] م + بواسطة.

[٥٣٤] س م: ما يشارك.

[٥٣٥] م: ليحصل.

[٥٣٦] م: وشرطه.

[٥٣٧] س: متقيّدة.

نحـو: «زيـد إنسـان وكـلّ حيـوان مـاش فزيـد مـاش»، أو بتكـرّر[538] عينـه بتأويـل نحـو: «لا شـيء مـن الإنسـان بفـرس، ولا شـيء مـن غيـر الفـرس بصـاهل،[539] فـلا شـيء مـن الإنسـان بصـاهل»؛[540] إذ الصغرى في قوّة كلّ إنسان غير الفرس.

فمنـه يعلـم حـال المطلـق والمقيّـد يعنـي: إذا كـان الوسـط فـي صـغرى الأوّل مـثلا مقيّـدا مطلقـا، وفـي الكبـرى مطلقـا فـالتكرّر صـحيح، بخـلاف العكـس، إلّا أن يعلـم الـتلازم بينهمـا هـذا. وأمّـا إذا كـان التكـرّر بـبعض قيـوده فقـط كمـا فـي القيـاس المسـاواة، إن صـدق[541] مقدّمـة لزوميّـة فـالحقّ[542] أنّـه قيـاس صـحيح فـلا احتيـاج إلـى تكـرّر الوسـط بتمامـه، ولا برهـان يـدلّ عليـه وعلـى اشتراطه. ويقربه ما نقل من كفاية تكرّر قيد من قيوده.

وقيـل: إنّـه بعـد إخراجـه عـن القيـاس لا وجـه لعـدم جعلـه[543] عـن لواحـق القيـاس. لعـلّ النزاع أنّما هو في البرهانيّات دون الجدليّات. فليتأمّل في المقام فأنّه ممّا تعارك فيه الأفهام.

ثـمّ الوسـط[544] لا بـدّ أن يفيـد الحكـم بثبـوت الأكبـر للأصـغر /[٣١و] فيكـون علّـة لنسـبة الأكبـر إلـى الأصـغر. فـإن كانـت العِلِّيَّـةُ فـي الخـارج «كالنـار علـى الـدخان» فالـدليل لِمِّـيٌّ، وإن فـي الذهن[545] فقط «كحركة الأوراق على الريح» فإِنِّيٌّ، فهو المقصود[546] في إفادة التصديق.

وقـد يكـون لإفـادة التصـوّر بالـذات وللتصـديق[547] بـالعرض كمـا فـي كـون واحـد مـن الموضـوع والمحمـول وسـطا فـي التصـديق بالنسـبة بينهمـا، وإلّا فالاسـتدلال بالحـدّ التـامّ مصـادرة علـى المطلـوب. وإنّمـا يحتـاج إليـه لمـن لا يقبـل الحمـل لعـدم فهمـه[548] معنـى الموضـوع أو

---

[538] س م: وبتكرّر.

[539] س: بصهال.

[540] س: بصهال.

[541] س: وإن صدق.

[542] س: والحق.

[543] س: جعلها.

[544] س: اعلم الوسط.

[545] م: في الذهنيّ.

[546] فإنّه هو المقصود.

[547] س: والتصديق.

[548] س – فهمه.

المحمـول فيعقـب[٥٤٩] بحـدّه؛ فلهـذا لا يكتسـب الحـدّ بالبرهـان. وأمّـا سـائر التعريـف فـالمفهوم مـن كلام بعضهم إمكانه؛ بل وقوعه؛ لكن الحقّ عدمه أيضا.

واعلـم: أنّـه إن لـم يكـن الـذات مفهومـا بالكُنْـهِ[٥٥٠] فإثبـات ذاتيّهـا[٥٥١] لهـا يعلّـل بحـدّ أحـدهما، أو بـذاتيّ آخـر أخـصّ منـه؛ لكـن الوسـط[٥٥٢] فـي الأوّل صـوريّ، وفـي الثـاني مختلـف، وإلّا فتعليلـه بالذات مختلف أيضا. وأمّا العرضيّ[٥٥٣] إن[٥٥٤] بيّنًا فيعلّل بالذات وإلّا فبالوسط[٥٥٥] الحقيقي

الفصل السابع

في التحليل والطيّ

إن وجـد[٥٥٦] فـي القيـاس مقدّمـة تشـارك[٥٥٧] المطلـوب فـي كـلا الحـدّين، فالقيـاس اسـتثنائيّ، وإن لـم تشـارك[٥٥٨] المطلـوب لجزئيـه[٥٥٩] فقيـاس مركّـب، أو اسـتثنائيّ، أو هـو دليـل لقيـاس مطـويّ منـتج لأصـل المطلـوب.[٥٦٠] ومـا نقـل مـن عـدم إنتاجـه، فلعلّـه عـدم الإنتـاج ابتـداءً، أو عـدم الاشـتراك [٥٦١]ابتـداءً وانتهـاءً. وإن تشـارك[٥٦٢] بجـزء واحـد فـاقترانيّ، ومقدّمتـه الأخـرى مطويـة، وإن وجـد مقدّمتان احديهما مشتملة موضوع المطلوب[٥٦٣] والأخرى محموله.

---

[٥٤٩] م: فبقت.

[٥٥٠] م: لكنه.

[٥٥١] س: ذاتيّهما.

[٥٥٢] م + إن.

[٥٥٣] س م: وأمّا العرض.

[٥٥٤] س – إن.

[٥٥٥] م: فبالأوسط.

[٥٥٦] م: أن يوجد.

[٥٥٧] س: يشاركه.

[٥٥٨] س: وإن لم يشارك.

[٥٥٩] س م: بجزئيّه.

[٥٦٠] م – المطلوب.

[٥٦١] س – ابتداءً، أو عدم الاشتراك.

[٥٦٢] س: وإن شارك؛ م: وإن شاركت.

[٥٦٣] م – المطلوب.

إن طرفهما الآخر متّحدا فهو وسط، فاحديهما صغرى، والأخرى كبرى على حسب أيّ تأليف وافق؛ لكن عند[٥٦٤] تقدّم[٥٦٥] ما هو مشتمل لمحمول[٥٦٦] المطلوب هل يتقدّم[٥٦٧] الصغرى على الكبرى، أو يجعل المقدّم صغرى مطلقا؟ فيعكس[٥٦٨] النتيجة. الأوّل: هو الازم لتصريحاتهم، /[٣١ظ] والثاني: ربّما يذكر في تقريراتهم[٥٦٩] لعلّ تقدّم[٥٧٠] الصغرى شرط لحسنه لا لصحّته.

وإن لم يكن اتّحادهما في الطرف الآخر فالقياس مركّب؛ لأنّ فيه مقدّمتين مطويّتين يجتمع فيهما ذلك الآخران[٥٧١] على أمر واحد هو وسط، أو مقدّمات كذلك إلى أن ينتج المطلوب بالذات، مثلا: إذا كان المطلوب "(أ ط)" ووجدنا[٥٧٢] في القياس مقدّمتي "(أ ب)" و "(هـ ط)" فلا بدّ من طيّ مقدّمتي "(ب د)" و "(د هـ)" مثلا، وإلّا فلا يحصل المطلوب، إلّا أن يوجد بينهما تلازم يوجب[٥٧٣] التكرّر، ويحتمل أن يكون احديهما دليلا لمطويّة[٥٧٤] مضمومة إلى الأخرى. وإن وجدنا مشتملتين موضوع المطلوب معا أو محموله كذلك فاحديهما دليل للأخرى، أو كلّ منهما دليل متأصّل على المطلوب. ويحتمل أن يجعل مجموعهما دليلا واحدا بتأويل.

وبما ذكر آنفا يعلم حال[٥٧٥] مشاركة المطلوب فيهما بكلا الحدّين، وحال عدم المشاركة فيهما أصلا، وحال احديهما مشاركة والأخرى ليس بمشاركة.[٥٧٦] وعليه قياس حال

---

[٥٦٤] م – عند.
[٥٦٥] س: تعدّم؛ م: عدم.
[٥٦٦] س: بمحمول؛ م: المحمول.
[٥٦٧] س: تقدم؛ يقدّم.
[٥٦٨] س: فينعكس.
[٥٦٩] س: في تقديراتهم.
[٥٧٠] م – تقدّم.
[٥٧١] م: الآخر.
[٥٧٢] م: وجدنا.
[٥٧٣] س: يوجب.
[٥٧٤] م: دليل المطويّة.
[٥٧٥] م – حال.
[٥٧٦] س م + جزءا وكلّأ.

كونها أكثر من اثنين من كونه[٥٧٧] مركّبا، أو بعضها دليل للأخرى،[٥٧٨] أو مجموعهما أدلّة متعدّدة، أو اثنين منها دليل والأخرى آخر.

ثمّ أنّه لا نزاع في صحّة الاستنتاج بعكسها المستوي كنفسها، وإنّما النزاع في عكسها النقيض. وقد سبق تحقيق صحّته أيضا وإن كان المشهور عدم الصحّة.

وأمّا تأويل المقدّمة بما[٥٧٩] يتلازمها فعلى ما مرّ ليس بمضرّ سيّما في الإلزاميّات وإن لم يوجد تصريحاتهم في المشهور؛ لكنه لا يخلو تلويحاتهم عنه.

ثمّ أنّه لا علينا[٥٨٠] أن نذكر مثالا من تقرير الأستاذ المحقّق المدقّق[٥٨١] الهمّام تشخيذا[٥٨٢] للأذهان[٥٨٣] واختبارا للأفهام[٥٨٤] «الهداية[٥٨٥] ليست بيان طريق[٥٨٦] الصواب؛ لأنّ الناس مختلف في الهدى، وبيان الطريق يعمّ الكلّ». قال بيانا لوجوه قياسه:[٥٨٧] «المقدّمة الأولى صغرى بتأويل[٥٨٨] أنّ الهداية[٥٨٩] شيء يختلف الناس فيها، والأخرى كبرى بتأويل وبيان /[٣٢و] الطريق لا يختلف فيه الناس، فينتج من الثاني الهداية[٥٩٠] ليس ببيان».[٥٩١]

---

[٥٧٧] م: في كونه.

[٥٧٨] م: الأخرى.

[٥٧٩] س – بما.

[٥٨٠] م: ثمّ وجب علينا.

[٥٨١] م – المدقّق.

[٥٨٢] م: تشحيذا.

[٥٨٣] س: تشخيص الأذهان.

[٥٨٤] س: واختيار الأفهام؛ م: واختيارا للأفهام.

[٥٨٥] س: الهدية.

[٥٨٦] س: الطريق.

[٥٨٧] س: قال في بيان وجوه قياسه؛ م: قال بيان وجوه قياس.

[٥٨٨] م + فيها الناس فينتج من الثاني.

[٥٨٩] س: الهدية.

[٥٩٠] س: الهدية.

[٥٩١] س + ذلك.

ولـك أن تقـول هـذه الكبـرى مطويّـة والأخيـرة[٥٩٢] دليلهـا مـن الثـاني أيضـا أو الأوّل.[٥٩٣] هكـذا بيـان الطريـق يعـمّ الكـلّ ومـا يختلـف لا يعـمّ، أو وكـلّ مـا يعـمّ[٥٩٤] لا يختلـف[٥٩٥] فيـه فالبيـان لا يختلـف، أو الكبـرى المطويّـة هـي هـذا[٥٩٦] وكـلّ شـيء يختلـف فيهـا[٥٩٧] لـيس ببيـان[٥٩٨] مـن الأوّل والثانية دليل له هكذا من الثاني ما يختلف فيها لا يعمّ[٥٩٩] والبيان يعمّ فما يختلف ليس ببيان.

ولـك أن تجعـل أصـل الـدليل أيضـا مـن الثالـث بتأويلهمـا المختلـف فيـه هـدى ومـا يختلـف لـيس ببيـان، فالهدايـة لـيس ببيـان. ويجـوز أن يعتبـر هـذه الكبـرى مطويّـة ويجعـل المقدّمـة الثانيـة دلـيلا عليهـا، هكـذا البيـان يعـمّ ومـا لا يختلـف لا يعـمّ، فالبيـان لـيس مـا يختلـف،[٦٠٠] فنعكسـه بقولنـا مـا يختلف[٦٠١] ليس ببيان.

وأن تجعـل[٦٠٢] مـن الرابـع بتأويـل الأولـى بمـا يختلـف فيـه النـاس هدايـة[٦٠٣] وبتأويـل الثانيـة هكذا البيان لا يختلف.

ويحتمـل أن يجعـل القيـاس اسـتثنائيّا مطويّـا بِكِلْتَـي مقدّمتيـه هكـذا لـو كـان الهدايـة بيانـا لكـان عامّـا للكـلّ لكـن التـالي باطـل، إمّـا بيـان الملازمـة؛ فـلأنّ البيـان يعـمّ، وإمّـا الاسـتثنائيّة النـاس[٦٠٤] مختلـف فالمقدّمـة المـذكورة أوّلا دليـل لـبطلان التـالي وثانيـا للملازمـة، أو هكـذا إذا كـان البيـان عامّـا فالهدايـة لـيس ببيـان؛ لكـن المقـدّم صـدق بيـان الملازمـة؛ لأن النـاس مختلـف فـي الهدايـة فالمقدّمـة الأولى دليل للملازمة والأخرى نفس المقدّمة الاستثنائيّة.

---

[٥٩٢] س م: والأخير.

[٥٩٣] س م: والأوّل.

[٥٩٤] س: ما لا يعمّ.

[٥٩٥] م: فلا يختلف.

[٥٩٦] س: هكذا.

[٥٩٧] س: فيه.

[٥٩٨] س: ليس بيان.

[٥٩٩] م: ويعمّ.

[٦٠٠] م: ما لا يختلف.

[٦٠١] م: ما لا يختلف.

[٦٠٢] س: وأن يجعل.

[٦٠٣] م – بتأويل الأولى بما يختلف فيه الناس هداية.

[٦٠٤] س: فالناس.

الفصل الثامن

في كيفيّة ردّ بعض الأقيسة إلى بعض

اعلـم: أنّ العلـم بالإنتـاج فـي جميـع الأدلّـة أنّمـا هـو بسـبب الشـكل الأوّل؛ لأنّـه المنـتج فـي الحقيقـة فـلا ينـتج بشـيء مـن الأدلّـة[٦٠٥] مـا لـم يشـتمل علـى هيئـة الشـكل الأوّل. فكمـا يـردّ سـائر /[٣٢ظ] الاقترانيّـات إليـه يـردّ الاسـتثنائيّات أيضـا إليـه. وأمّـا[٦٠٦] ردّ الاقترانيّـات إليهـا،[٦٠٧] فلعلّـه لتكميل الصناعة.

وقيـل: مـن فوائـده توقّـف[٦٠٨] معرفـة الفـرق بـين تغييـر الـدليل والانتقـال علـى هـذا الـردّ أيضـا عنـد كـون أحـدهما اقترانيّـا والآخـر اسـتثنائيّا. ولـك أيضـا أن تقـول منهـا[٦٠٩] توقّـف معرفـة النسـبة بـين المنع والسند عند كون المنع[٦١٠] شرطيّة والسند حمليّة مثلا.

[ردّ الاستثنائيّ على الاقترانيّ]

أمّـا ردّ الاسـتثنائيّ علـى الاقترانـيّ: فـإن اتّحـد موضـوعا المقـدّم والتـالي فـي شـرطيّة متّصـلة أو منفصـلة، فيجعـل الملـزوم وسـطا وثبـوت الوسـط لموضـوع المطلـوب صـغرى وثبـوت محمـول المطلـوب؛ لـذلك الوسـط كبـرى ففـي قولـك: «إن كـان هـذا إنسـانا فهـو حيـوان؛ لكنـه إنسـان»، نقـول: «هـذا إنسـان وكـلّ إنسـان حيـوان فهـذا حيـوان»، وفـي: «لكنـه لـيس بحيـوان هـذا لـيس

---

[٦٠٥] م – الأدلّة.

[٦٠٦] م: أمَا.

[٦٠٧] س م: إليه.

[٦٠٨] س م – توقف.

[٦٠٩] م – منها.

[٦١٠] م – المنع.

بحيوان وكلّ ما ليس بحيوان ليس بإنسان فهذا ليس بإنسان»، وفي قولك: «هذا[611] العدد إمّا زوج وإمّا فرد؛ لكنّه فليس بفرد»، نقول: «هذا العدد زوج وكلّ زوج ليس بفرد، فهذا العدد ليس بفرد»، وفي: «لكنّه ليس بزوج هذا ليس بزوج وكلّ ما ليس بزوج ففرد، فهذا فرد». وعليه فقس.[612]

وإن لم يتّحدا، فإن كان في متّصلة يستثني فيها[613] عين المقدّم فيحمل على التالي بأنّه لازم للمقدّم الموجود ويجعل صغرى ويحمل على ما هو لازم للمقدّم[614] بأنّه موجود، ويجعل كبرى ففي نحو: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ لكن الشمس طالعة»، نقول: «وجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود، وكلّ ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود موجود، فالنهار موجود».

وإن كان في متّصلة[615] يستثني فيه نقيض التالي فيحمل على المقدّم بأنّه ملزوم للتالي المعدوم ويجعل صغرى ويحمل على ما هو ملزوم للتالي المعدوم بأنّه معدوم،[616] ويجعل كبرى ففي:[617]«لكن النهار ليس بموجود، وطلوع[618] الشمس ملزوم للنهار المعدوم، وملزوم المعدوم /[٣٣و] معدوم، فطلوع الشمس معدوم».

وإن كان[619] في منفصلة يستثني فيها عين أحد الجزئين فيحمل على موضوع المطلوب بأنّه مناف لعديله الموجود الذي هو وسط ويحمل على ذلك الوسط محمول المطلوب، أعني: أنّه ليس بموجود ففي نحو: «إمّا أن يكون الشمس طالعة، وإمّا أن يكون الليل موجودا؛ لكن

---

[611] م – هذا.

[612] س – فقس.

[613] س: منها.

[614] س + الموجود.

[615] س: وإن كانت متّصلة.

[616] س – بأنّه معدوم.

[617] س + نحو.

[618] س م: طلوع.

[619] م – كان.

الشـمس طالعـة، فالليـل لـيس بموجـود»، نقـول: «الليـل منـاف لطلـوع الشـمس الموجـود، وكـلّ مـا هـو مناف لطلوع الشمس الموجود ليس بموجود، فالليل ليس بموجود».

وإن كـان فـي منفصـلة[٦٢٠] اسـتثني فيهـا نقـيض أحـد الجـزئين فيحمـل علـى موضـوع المطلـوب بأنّـه منـاف لعديلـه المعـدوم الـذي هـو وسـط أيضـا ويحمـل عليـه محمولـه أعنـي: الموجـود ففـي: «لكـن الشـمس ليسـت بطالعـة»، نقـول: «الليـل منـاف لطلـوع الشـمس المعـدوم، وكـلّ شـيء مناف لطلوع الشمس المعدوم[٦٢١] موجود، فالليل موجود».

[ردّ الاقترانيّ إلى الاستثنائيّ]

وأمّا ردّ الاقترانيّ إلى الاستثنائيّ:

فأمّـا إلـى المتّصـليّ الـذي اسـتثني فيـه عـين المقـدّم فبـأن يجعـل ثبـوت الأوسـط لموضـوع المطلـوب مقـدّما،[٦٢٢] ونفـس المطلـوب تاليـا[٦٢٣] ففـي قولـك: «هـذا حيـوان؛ لأنّـه إنسـان، وكـلّ إنسـان حيوان، فهذا حيوان»، نقول: «إن كان هذا إنسانا فهو حيوان؛ لكنه إنسان، فهو حيوان».

وإلـى المتّصـلي الـذي اسـتثني فيـه نقـيض التـالي فبـأن يجعـل نقـيض المطلـوب مقـدّما، ونقـيض الثبـوت المـذكور تاليـا أعنـي: الصـغرى، ففـي المثـال أيضـا[٦٢٤] نقـول: «لـو لـم يكـن هـذا حيوانـا لم يكن إنسانا؛ لكنه إنسان، فهو حيوان».

وإلـى المنفصـليّ فبـأن يـردّد بـين الوسـط ونقيضـه أعنـي: نقـيض الأكبـر، ثـمّ يسـتثنى عـين الوسـط ففـي قولـك:[٦٢٥] «الاثنـان زوج، وكـلّ زوج لـيس بفـرد، فالاثنـان لـيس بفـرد»، نقـول: «الاثنـان إمّا زوج، أو فرد؛ لكنه زوج، فهو ليس بفرد».

---

[٦٢٠] س: وإن كان منفصلة؛ م: وهذه إن كانت منفصلة.

[٦٢١] س: معدوم.

[٦٢٢] م – مقدّما.

[٦٢٣] م – تاليا.

[٦٢٤] م – أيضا.

[٦٢٥] س – قولك.

وإلى الذي استثني فيه نقيض أحد الجزئين فبأن يردّد[626] بين نقيض الوسط وعين الأكبر ثم /[٣٣ظ] يستثنى نقيض الوسط، نقول في المثال المذكور: «الاثنان إمّا أن لا يكون زوجا، وإمّا أن لا يكون فردا؛ لكنه زوج، فليس بفرد». وقد يكون هذا النوع بالترديد بين الوسط ومنافيه، ثمّ بين الأكبر ومنافيه فيكون قياسا مركّبا ففي قولك: «العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث» نقول: «العالم إمّا متغيّر، أو ليس بمتغيّر،[627] والتالي باطل، فهو إمّا حادث، أو ليس بحادث، والتالي باطل،[628] فهو حادث».

وأمّا ردّ المنفصليّ إلى المتّصلي فتجعل المقدّمة الاستثنائيّة مقدّما للمتّصلة ونقيض الآخر تاليا، فيستثني عين المقدّم لينتج[629] عين التالي في المنفصلة[630] التي استثني فيها[631] عين احدي الجزئين وعين الآخر تاليا، كذلك في التي استثني فيها نقيض أحدهما ففي قولك: «العدد إمّا زوج، أو فرد؛ لكنه زوج فليس[632] بفرد، أو لكنه ليس بفرد، فهو زوج»، نقول: «إذا كان العدد زوجا فلا يكون فردا؛ لكنه زوج فليس بفرد، أو إذا لم يكن[633] فردا فيكون زوجا؛ لكنه ليس بفرد فهو زوج».

ولك أن تجعل نقيض الجزء المستثنى تاليا للمتّصلة وعين الآخر مقدّما، ويستثنى نقيض التالي، ففي المثال المذكور: «إذا كان العدد فردا فليس بزوج؛[634] لكنه زوج فليس بفرد». هذا ردّ ما يستثني فيه عين أحد الجزئين. وأمّا ما يستثني فيه نقيضه فتجعل عين الجزء المستثنى تاليا، ونقيض الآخر مقدّما فيستثني نقيض التالي فنقول: «إذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد؛ لكنه ليس بفرد فهو زوج».

---

٦٢٦ س: يردّ.

٦٢٧ س: متغيّرا.

٦٢٨ في نسخة س «والباطل تالي»، أي فيها تقديم وتأخير.

٦٢٩ م: ينتج.

٦٣٠ س: في المتّصلة.

٦٣١ س – فيها.

٦٣٢ س: ليس.

٦٣٣ م: وإذا لم يكن.

٦٣٤ م: إذا كان العدد زوجا فليس بفرد.

وردّ المتّصلي[٦٣٥] **إلى المنفصليّ** فيردّد بين عين المقدّم ونقيض التالي ويستثنى عين المقدّم لينتج نقيض التالي فيما يستثني[٦٣٦] عين المقدّم[٦٣٧] ويستثني نقيض التالي لينتج[٦٣٨] نقيض المقدّم فيما يستثني نقيض التالي[٦٣٩] ففي: «إن كان هذا إنسانا فهو حيوان[٦٤٠] أو لكنه[٦٤١] ليس بحيوان فليس بإنسان»، نقول: «إمّا أن يكون هذا إنسانا أو لا حيوانا؛ لكنه إنسان فهو حيوان أو لكنه ليس بحيوان /[٣٤و] فليس بإنسان».

الفصل التاسع

[خطأ البرهان]

في خطأ البرهان وهو إمّا بصورته أو مادّته:[٦٤٢]

أمّا الأوّل: فإمّا بأن لا يكون على تأليف شكل من الأشكال فعلا وقوّة لعدم تكرّر الوسط نحو: «الإنسان له شعر، وكلّ شعر نبت من محلّ، فالإنسان[٦٤٣] نبت من محلّ»، وإمّا بفقد[٦٤٤] شرط من شروطه: منه وضع الطبيعيّة مقام الكليّة نحو: «زيد إنسان، والإنسان نوع». ومنه[٦٤٥] وضع ما ليس بعلّة إذا لم يكن منتجا بالنسبة إلى القياس نحو: «الإنسان وحده ضحّاك وكلّ[٦٤٦] ضحّاك[٦٤٧] حيوان فالإنسان وحده حيوان».

---

[٦٣٥] س م: وأمّا ردّ المتّصلي.

[٦٣٦] س – يستثني.

[٦٣٧] م – ونقيض التالي ويستثنى عين المقدّم لينتج نقيض التالي فيما يستثني عين المقدّم.

[٦٣٨] م: ينتج.

[٦٣٩] م – التالي.

[٦٤٠] س + لكنّه إنسان فهو حيوان.

[٦٤١] م: لكنّه.

[٦٤٢] م: وإمّا بمادّته.

[٦٤٣] س: فإنسان.

[٦٤٤] م: بعض.

[٦٤٥] م: منه.

[٦٤٦] س – كلّ.

[٦٤٧] م – ضحّاك.

وأمّا الثاني: فبأن يستعمل في القياس الكاذبة لمشابهتها للصادقة. وهو[٦٤٨] إمّا من جهة اللفظ بساطة أو تركّبا.[٦٤٩]

والأوّل: إمّا من[٦٥٠] جوهر اللفظ كاللفظ المشترك أو هيئة كالقابل على وزن الفاعل فيتوهّم أنّ القابل فاعل حتّى يقال الهيولي فاعل؛ لأنّه قابل.

والثاني: إمّا أن يكون الخطأ في نفس التركيب[٦٥١] «كضرب زيد» لاحتمال فاعليّة ومفعوليّة، أو من التركيب مع التفصيل.

والخطأ إمّا من تفصيل المركّب نحو: «الخمسة زوج وفرد»، فأنّه يصحّ بالاجتماع دون الانفراد ومثله:[٦٥٢] «هذا حلو حامض»، أو تركيب[٦٥٣] المفصّل[٦٥٤] نحو: «هذا طبيب ماهر، إن طبيبا[٦٥٥] غير ماهر في الطبّ وماهر في[٦٥٦] الخياطة» مثلا.

وإمّا[٦٥٧] من جهة المعنى فأقسام:

الأوّل: إيهام العكس، نحو: «كلّ لون[٦٥٨] سواد؛ لأن[٦٥٩] كلّ سواد لون»، ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيّد بحال أو وقت فيقال: في رقبة الظهار «هذه[٦٦٠] رقبة في كفّارة، وكلّ رقبة[٦٦١] في كفّارة مؤمنة».

---

[٦٤٨] م – وهو.
[٦٤٩] م: بسيط أو مركّبة.
[٦٥٠] م – من.
[٦٥١] س: تركيب.
[٦٥٢] س: ومثل؛ م: مثله.
[٦٥٣] س: لتركيب.
[٦٥٤] م: المنفصل.
[٦٥٥] س: إلّا طبيبا.
[٦٥٦] م – وماهر في.
[٦٥٧] س: إمّا.
[٦٥٨] م – لون.
[٦٥٩] م: أو لأنّ.
[٦٦٠] س م: هذا.
[٦٦١] س – في كفّارة وكلّ رقبة.

والثاني: جميع ما ذكر في التناقض كأخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل[٦٦٢] كما يقال: «لو قبل الجسم القسمة إلى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم أجزاء غير متناهية، فما لا يتناهى[٦٦٣] يكون محصورا بين حاصرين»، والذهول عن توابع الحمل من الجهة كأخذ السوالب الجهات[٦٦٤] /[٣٤ظ] مكان السوالب الموجّهة، والربط كأخذ السالبة المحصّلة بدل الموجبة المعدولة، والسور كأخذ السور بحسب الأجزاء مكان السور بحسب الجزئيّات، وأخذ الكليّ المجموعيّ مكان الكلّ العدديّ.[٦٦٥]

الثالث:[٦٦٦] استعمال الاعتقاديات أو الحدسيّات أو التجريبيّات[٦٦٧] الناقصة والظنّية والوهميّة في مقام القطعيّات، وهذا كثير في العلوم.

الرابع:[٦٦٨] أخذ ما بالذّات[٦٦٩] مكان ما بالعرض[٦٧٠] نحو: «جالس السفينة متحرّك، وكلّ متحرّك ينتقل من مكان إلى آخر».[٦٧١] ومنه أخذ اللاحق مكان الملحوق؛[٦٧٢] لعلّ[٦٧٣] منه قولهم: «اشتباه العارض بالمعروض واشتباه مفهوم الشيء بما صدق عليه كاشتباه النقل بالمنقول».

الخامس:[٦٧٤] المصادرة على المطلوب هو جعل المطلوب مقدّمة في القياس نحو: «هذه[٦٧٥] نقلة، وكلّ نقلة حركة».[٦٧٦] ومنه الأمور المتضايفة[٦٧٧] نحو: «هذا ابن؛ لأنّه ذو أب، وكلّ

---

[٦٦٢] س: مكانا بالفعل.

[٦٦٣] س: فما فيما لا يتناهي.

[٦٦٤] س – الجهات.

[٦٦٥] م: المعدومي.

[٦٦٦] س م: والثالث.

[٦٦٧] س: والتجريبيات.

[٦٦٨] س: والرابع.

[٦٦٩] م: أخذ بالذّات.

[٦٧٠] م: مكان بالعرض.

[٦٧١] م: آخره.

[٦٧٢] س: الملحق؛ م: أخذ حقّ الملحوق.

[٦٧٣] س م: ولعلّ.

[٦٧٤] س م: والخامس.

[٦٧٥] س: هذا.

[٦٧٦] م: كلّ هزّة نقلة، وكلّ نقلة هزّة.

[٦٧٧] س م: المتضائفة.

ذي أب ابـن». ومنـه القيـاس الـدوري: هـو مـا يتوقّـف ثبـوت احـدى مقدّمتيـه علـى ثبـوت النتيجـة بمرتبـة أو مراتـب.[٦٧٨] ولـيس مـن هـذا القبيـل[٦٧٩] التنبيـه بالحـدّ علـى المحـدود لعـدم دليليّتـه حقيقـة كمـا مرّ، وقيل: لتغايرهما بالإجمال والتفصيل. ففيه نظر[٦٨٠] ظاهر.

{فللّه الحمد على توفيق الاختتام، والصلاة على حبيبه وآله والسلام}[٦٨١]



[٦٧٨] م: أو بمراتب.

[٦٧٩] م: التفصيل.

[٦٨٠] م – نظر.

[٦٨١] م: فللّه الحمد لله على توفيق الاعتصام والصلاة على نبيّه وآله أجمعين والسلام.